فَتْحُ اللَّطِيفِ الخَبِيرِ

بِشَرْحِ الكَوْكَبِ المُنِيرِ

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالضَّمِيرِ

النُّظُمَ وَالشَّرْحَ

كلاهما للفقير إلى رحمة ربّه

أحمد عمر

فَتْحُ اللَّطِيفِ الخَبِيرِ بِشَرْحِ الكَوْكَبِ المُنِيرِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالضَّمِيرِ

الطبعة الأولى ٢٠٢٥م - ١٤٤٦هـ

فتح اللطيف الخبير بشرح الكوكب المنير فيما يتعلق بالضمير

فَتْحُ اللَّطِيفِ الخَبِيرِ

بِشَرْحِ الكَوْكَبِ المُنِيرِ

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالضَّمِيرِ

النُّظُمَ وَالشَّرْحَ

كلاهما للفقير إلى رحمة ربّه

أحمد عمر

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

١-يَقُوْلُ رَاجِيْ رَحْمَةِ الْقَدِيْرِ — أَيْ: أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْفَقِيْرِ

٢-لله حمْدِيْ والصَّلاةُ والسَّلَامْ — عَلي نَبِيِّنَا وَسَيِّدِ الْأَنَامْ

٣-محمّدٍ وَالْآلِ والأَصْحَابِ — وَتَابِعِيْهِمْ متْقِنِيْ الإعْرَابِ

٤-وبَعْدُ ذِيْ أُرْجُوْزَةٌ هَذَّبْتُهَا — مَا لِلضَّمِيرِ عِنْدَهُمْ ضَمَّنْتُهَا

٥-مُلْتَقطًا مَن هَمَع الإمَام — وَغَيْرِه مِنْ كُتُبِ الْأَعْلَامِ

٦-سَمَّيْتُهَا بِالْكَوْكَبِ الْمُنِيْرِ — فِيْمَا أَتَىٰ مِنْ حُكْمِ لِلْضَمِيْرِ

٧-وَلَمْ أكُنْ أَهْلاً لِهَذَا الْأَمْرِ — لَكِنْ تَشَبَّهْتُ بِأَهْلِ الْذِكْرِ

٨-فَإِنَّمَا الْفَلاحُ فِيْ التَشَبُّهِ — بِأَهْلِ خَيْرِ يَا فَتَىٰ فَانْتَبِهِ

٩-وَاللهَ أَرْجُوْ النَّفْعَ بِالْكِتَابِ — وَالْأَجْرَ وَالْتَّوْفِيْقَ لِلصَّوَابِ

((فصل في تعريف الضمير ومراتبه))

١٠-اسْمٌ يَدُلُّ غَائِبًا أَوْ حَاضِراً — بِالوَضْعِ سِمْ ضَمِيْراً اوْ سِمْ مُضْمَراْ

١١-أَوْ سَمِّ مَكنيًا كِنَايَةً لَدَىْ — سُكَّان كُوْفَةٍ فَذَاكَ وَرَدَاْ

١٢-وَأَعْـرَفُ الْمَعَـارِفِ الْضَّـمِيْرُ هَـذَا الّـذِيْ بَيْـنَهُـمُ شَـهِيْرُ

١٣-أَخَصُّهُ ذُوْ النُّطْقِ بَعْدَهُ جَرَىٰ مَخَاطَـبٌ وَغَائِـبٌ تَـأَخَّرَا

((فصل في أقسام الضمير))

١٤-إِذَا أَتَىٰ فِيْ الِابْتِدَا وَوُصِّلَا (إِلَّاْ) فِيْ الِاخْتِيَارِ سِمْ مُنْفَصِلا

١٥-وَغَيْـرُه مُتَّصِـلٌ فَلْيُعْلَمَـا مُسْتَتِراً وَبَـارِزاً قَـدْ قُسِّـمَا

(الضمير البارز)

١٦-بَـارِزُه أُصُـولُهُ قَـدْ تُحْصَـرُ فِيْ تِسْعَةٍ عَلَىٰ التَّوَالِيْ تُـذْكَرُ

١٧-فَـأَلِفُ اثْنَـيْن وَوَاوُ الجَمْـع وَنُوْنُ نِسْوَةٍ أَتَتْ فِيْ الْرَفْعِ

١٨-ثُمَّ الْثَّلاثُ لِمُخَاطَب أَتَتْ لَـدَيهِمُ إِذَا لِأَمْـرٍ أُسْـنِدَتْ

١٩-وَإِنْ لِمَـاض فَلِغَائِـب أَتَـتْ وَمَعْ مُضَارِعٍ لِـذَيْنِ احْتَمَلَـتْ

٢٠-بِغَيْرِ مَاض يَاءُ أَنْثَىٰ رُفِعتْ وَارْفَعْ بِمَاضٍ تاءَ حَاضِرٍ أَتَتْ

٢١-وَمَا سِوَىْ الْأَخِيرِ حَرْفًا قَدْ جُعِلْ فَاعِلُـه مُسْـتَتِرٌ وَمَـاْ قُبِـلْ

٢٢-كَذَاكَ ((نَاْ)) لِكُلِّ مَنْ تَكَلّمَا فِيْ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ عُلِمَاْ

٢٣-لِكُلَّ مَنْ خُوطِبَ كَافًا جَعَلُوْاْ هَـاءُ لِكُـلِّ غَائِـبٍ تُسْتَعْمَلُ

٢٤-وَاسْتُعْمِلَا فِيْ النَّصْبِ أَوْ جَرٍّ كَمَاْ اسْتُعْمِلَتْ يَا النَّفْسِ أَيْضـًا فِيْهِمَاْ

٢٥-وَهَذِهِ الْثّلاثُ حَيْثُ تُخْفَضُ بِمَصْدَرٍ فَرَفْعُهَا قَدْ يَعْـرِضُ

(ما يلحق التّاء والكاف والهاء)

٢٦-وَوُصِّلاْ كَالْتَّاءِ مِيْمًا فِيْ الْجُمَعْ وَالنُّوْنُ فِيْ جَمْعِ الإِنَاثِ قَدْ وَقَعْ

٢٧-وَفِيْ الْمُثَنَّىٰ بَعْدَ مِيْم بِـأَلِفْ وَزَيْدُهَا فِيْ هَاءِ مَنْ غَابَتْ عُـرِفْ

٢٨-وَبَعْضُهُمْ مَجْمُوْعَ ((هَـا)) قَدْ جَعَلَا ضَـمِيراً الْإِجْمَـاعَ فِيْـهِ نَقَـلَا

(حركة ميم الجمع)

٢٩-وَأَصْلُ مِيْم الْجمْعِ ضَمٌّ تُشْبَعُ لَكِنْ سُكُوْنُهَا لَـدَيْهِمْ أَنْفَعُ

٣٠-وَضَـمُّهَا بِـالِاخْتِلَاس نُقِـلا إِشْبَاعُهَا حَتْمًـا لَـدَيهمْ جُعِـلَا

٣١-إِنْ مُضْمَرُ النَصْبِ بِهَا قَدْ وُصِّـلَا وَقِيْلَ: رَاجِـحٌ وَوَقْـفٌ نُقِـلا

٣٢-وَبَعْدَ هَاءٍ كُسِرَتْ قَدْ تُكْسَرُ وَقَبْـلَ سَـاكِنٍ كَـذَاكَ تُـذْكَرُ

(حركة التاء والكاف)

٣٣-وَتُفْتَحُ الْتَّاءُ إِذَا مَـا اسْتُعْمِلَتْ لِوَاحِـدٍ وَإِنْ لِأُنْثَـىٰ كُسِّـرَتْ

٣٤-وَضَمُّهَا فِيْ غَيْرِ ذَيْـن حُتِّمَـا وَجَعَلُـوْا لِلْكَـافِ مَـا تَقَـدَّما

(تنبيه)

٣٥-تَاْ ((أَرَأَيْتَ)) فَاعِلٌ كَأَخْبرَا فَصِلْ أَخِيْ بِهَا الَّـذِيْ قَـدْ ذُكِـرَا

٣٦-إِلَّا مَعَ الْكَافِ فَفَتْحَ تَاْ الْتَزِمْ وَوَصَّلُوْا بِالْكَافِ بِالَّذِيْ عُلِـمْ

٣٧-فَالْكَافُ حَرْفٌ لِلْخِطَابِ جُعِلَا وَقِيْلَ: مَفْعُوْلٌ وَعَكْسٌ قُبِلَا

(حركة الهاء)

٣٨-وَأَصْلُ هَاءٍ ضَمَّةٌ وَكُسِّرَتْ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ وَيَاءٍ سُكِّنَتْ
٣٩-وَالْكَسْرُ بَعْدَ سَاكِنٍ قَدِ انْتَمَىٰ وَضَمُّهَا مَعْ مُضْمَرٍ قَدْ حُتِّمَا
٤٠-وَبَعْدَ سَاكِنٍ اخْتِلاسٌ أَفْصَحُ وَنَجْلُ مَالِكٍ بِذَا يُصَحِّحُ
٤١-إِشْبَاعُهَا فِيْ غَيْرِ ذَاكَ أَحْسَنُ فِيْ لُغَةٍ قَلِيْلَةٍ ذِيْ تُسْكَنُ

(الضمير المستتر)

٤٢-وَالسَّتْرُ جَائِزٌ وَوَاجِبٌ فَذَا فِيْ عَشْرَةٍ لَدَيْهِمُ قَدْ أُخِذَا
٤٣-قَدْ حتَّمُوْا فِيْ فِعْلِ أَمْرِ الْوَاحِدِ مُضَارِعٍ لِنَاطِقٍ أَوْ وَاحِدِ
٤٤-مُخَاطَب وَفِعْلِ الِاسْتِثْنَاءِ فِعْلِ تَعَجُّبٍ بِلَا امْتِرَاءِ
٤٥-فِيْ اسْمِ مُضَارِعٍ لِمَنْ تَكَلَّمَا وَالْأَمْرِ مُطْلَقًا كَذَا تَحَتَّمَا
٤٦-وَمَصْدَرٍ مِنْ فِعْلِهِ قَدْ أُبْدِلَا وَبَعْضُهُمْ بِأَفْعَلٍ قَدْ أَكْمَلَا
٤٧-وَالْجَائِزُ فِيْ غَيْرِ مَا تَقَدَّمَا وَالسَّتْرُ مَخْصُوْصٌ بِرَفْعٍ فَاعْلَمَا
٤٨-وَنَجْلُ مَالِكٍ بِهَذَا جَزَمَا كَغَيْرِهِ مِنَ الْكِبَارِ الْكُرَمَا
٤٩-بِهِ جَرَىٰ فِيْ الْقَطْرِ لَكِنْ خَالَفَا فَقَالَ فِيْ التَّوْضِيحِ كُلُّ مَا اخْتَفَىٰ

٥٠-مِـنَ الضَّـمِيْرِ سَـتْرُهُ تَحَتَّمَـاْ وَلَا يرَىٰ جَوَازَ سَتْرٍ فَافْهَمَا

((فصل في نون الوقاية))

٥١-وَالْفِعْلُ وَاسْمُهُ إِذَا ما نَصَبَاْ لِيَاءِ نَفْسٍ قَرْنُ نُوْنٍ وَجَبَاْ

٥٢-وَالْحَذْفُ فِيْ ((لَيْسَ)) و((لَيْتَ)) نَدَرَاْ وَفِيْ ((لَعَلَّ)) عَكْسُ ذَا وَخَيِّرَاْ

٥٣-فِيْ الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً حُذِفَاْ فِيْ ((مِنْ)) و((عَنْ)) وَحَذْفُهُم قَدْ عُرِفَاْ

٥٤-فِيْ ((قَدْ)) ((لَدُن)) و((قَطْ)) ((بَجَلْ)) وَنُقِلَاْ لحُوْقُهَـا بفَاعِـل وَأَفْعَـلَاْ

((المنفصل))

٥٥-مُنْفَصِـلٌ عِنْـدَهُمُ قِسْـمَانِ ذُوْ الرَّفْعِ وَالْمَنْصُوْبُ قِسْمٌ ثَان

٥٦-فَـأَوَّلٌ أُصُـوْلُهُ قَـدْ تُحْصَـرُ فِيْ خَمْسَةٍ وَكُلُّهَا سَأَذْكُرُ

٥٧-لِلْمُفْرَدِ الَّذِيْ لِنَفْس عَظَّمَاْ وَالْجَمْعِ (نَحْنُ) حَيْثُ قَدْ تَكَلَّمَاْ

٥٨-((أَنَاْ)) بفَتْح وَزِيَادَةِ الْأَلِفْ لِأَهْلِ بَصْرَةٍ لِهَذَا قَدْ حُذِفْ

٥٩-وَفَرْعُـهُ أَنْـتَ وَأَنْـتِ أَنْتمَـاْ أَنْـتُنَّ أَنْـتُمُ كَـذَاكَ عُلِمَـاْ

٦٠-وَاخْتَلَفُوْاْ فِيْ التَّاءِ فِيْمَا قَدْ مَضَىْ وكَوْنُها حَرْفًا لَديْهِمْ مُرْتَضَىْ

٦١- وَالأَصْلُ فِي هُوَّ وَهِيَّ هُمْ هُمَا وَهَنَّ بَالْهَاءِ كَمَا قَدِ اعْتَمَىٰ

٦٢-وَقِيْلَ: أَصْلُ كُلُّهَا وَقِيلَ: بَلْ الهَاءَ مَعْ هُوَّ وَهِيْ نِلْتَ الْأَمَلْ

٦٣-ثَانِيْهِمَا (إِيَّا) فَلَمَّا وُضِعَتْ ... لِكُلِّ شَخْصٍ بِحُرُوْفٍ وُصِلَتْ

٦٤-فَإِنْ تَكُنْ لِمُفْرَدٍ تَكَلَّمَا ... فَصِلْ بِهَا يَاءً كَإِيَّايَ الْزَمَا

٦٥-وَإِنْ أَتَتْ لِغَيْرِهِ تَكَلَّمَا ... فَوَصْلهَا بِنَا لَدَيْهِمْ حُتِّمَا

٦٦-وَفِيْ الْخِطَابِ صِلْ بِهَا كَافًا كَمَا ... فِيْ غَيْبَةٍ وَصْلُ بِهَاْءٍ لَزِمَا

٦٧-وَصِلْ بِذَيْن بِالّذِيْ تَقَدَّمَا ... هَذَا هُوَ الْصَّحِيْحُ عِنْدَ الْعُلَمَا

٦٨-وَقِيْلَ: عَكْسُهُ وَقِيْلَ: الْمُضْمَرُ ... (إِيَّا) وَمُلْحَقٌ بِهَا فَحَرِّرُوْا

٦٩-وَقِيْلَ: مُضْمَرَانِ (إِيَّا) فَأَضِفْ ... لِلْمُضْمَرِ الْمُلْحَقِ بَعْدها رَدِفَ

٧٠-وَقَيْل: ظَاهِرٌ وَقِيْلَ: لَا وَلَا ... بَلْ بَيْنَ ظَاهِرٍ وَمُضْمرٍ جَلَا

((فصل في حكم الضمير))

٧١-وَكُلُّ مُضْمَر بنَائُهُ يَجِبْ ... لِأَنَّ شِبْهَ الْحَرْفِ فِيْهِ مُنْتَصِبْ

٧٢-فِيْ الْوَضْعِ وَالْمَعْنَىْ اخْتِلَافِ الصّيغةِ ... وَفِيْ الْجُمُوْدِ ثُمَّ الِاحْتِيَاجَةِ

((مسألة))

٧٣-وَالْفَصْلُ مَمْنُوْعٌ إِذَاْ مَا أَمْكَنَا ... وَصْلٌ وبَعْدَ ((إِنَّمَا)) تَعَيَّنَا

٧٤-وَجَوَّزَ الْزَّجَاجُ بَعْدَ ((إنّما)) ... وَلاضْطِرَارٍ عِنْدَ عَمْرٍ انْتَمَىْ

٧٥-وَبَعْدَ إِلَّا حَتَّمُوْا لَكِنْ نَدَرْ ... مِنْ بَعْدِهَا وَصْلٌ كَمَا قَدِ اشْتَهَرْ

٧٦-وَإِنْ رَفَعْتَهُ بِمَصْدَرٍ تُضِفْ مَفْعُوْلَهُ فَفَصْلُهُ حَتْمًا عُرِفْ
٧٧-وَعَكْسُهُ كَذَا وَإِنْ فِيْهِ عَمِلْ الْإِبْتِدَا أَوْ حَرْفُ نَفْيٍ يَنْفَصِلْ
٧٨-إِن كَانَ وَصْفٌ سَبَبِيٌّ قَدْ عَمِلْ أَوْ أَخَّرُوْا عَامِلَه لَمْ يَتَّصِلْ
٧٩-وَبَعْدَ وَاو (مَعْ) إِذَا مَا وَقَعَا أَوْ حُذِفَ الْعَامِلُ وَصْلُ امْتَنَعَا
٨٠-إِنْ فَاعِلَ الْظَّرْفِ وَوَصْفٍ جُعِلَا مِنْ بَعْدِ نَفيٍ أَوْ كَنَفْيٍ فُصِلَا
٨١-إِنْ خَبَراً لِفِعْلِ الِاَسْتِثْنَا وَقَعْ أَوْ مُبْتَدَاً أَوْ حَرْفِ نَاسِخٍ رَفَعْ
٨٢-فَالْفَصْل حَتْمٌ أَوْ مَنَادىً وَرَدَا أَوْ بَدَلاً مَعْطُوْفًا او مُؤَكِّدَا
٨٣-وَبَعْدَ لَامِ الْفَرْقِ (إِمّا) فُصِلا وَفِيْ ضَرُوْرَةٍ كَذَاكَ انْفَصَلَا
٨٤-إِنْ كَانَ مَا يَنْصِبُهُ قَدْ نَصَبَا ضَمِيْرَ مِثْلِهِ انْفِصَالٌ وَجَبَا
٨٥-أَوْ دُوْنَهُ لَكِنْ إِذَا تقَدَّمَا غَيْرُ الأَخَصِّ ذَا الْصَّحِيْحُ فِيْهِمَا
٨٦-وَاسْتُحْسِنَ الْفَصْلُ لَدىٰ الْمُبَرِّدِ وبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهُ فِيْ الْمُفْرَدِ
٨٧-وَإِنْ يَكُوْنَا غَائِبَيْن اخْتَلَفَا فِيْ الْلَفْظِ فَالْوصل قَلِيْلاً عُرِفَا
٨٨-وَالْفَصْلُ حَتْمٌ حَيْثُ ثّانٍ أُخْبِرَا عَنِ ((الَّذِيْ)) إِنْ لَبْسُ وَصْلِهِ جَرىٰ
٨٩-منْ بِابِ أعْطَىٰ أَوْ عَلِمْتُ فَافْهَمَا وَذَاْ تَمَامُ مَا انْفِصَالُ لَزِمَا
٩٠-وَرَجّح اتّصَالَه إِنْ عُدِمَا فِيْ بَابِ أَعْطَىٰ عَكْسُه فِيْ عَلِمَا
٩١-فِيْ مُضْمَرَيْن نَاسِخٌ إِنْ عَمِلَاْ فَالْوَصْلُ وَالْفَصْلُ لَدَيْهِمْ نُقِلَاْ

٩٢- كَخِلْتَنِيْهِ فَابْنُ مَالِكٍ رَجَحْ الْوَصْلَ والْفَصْلُ لِغَيرِه وَضَحْ
٩٣- وَالْوَصْلُ فِيْ سَيئَلْتَنِيْهِ يُعْتَمَىٰ أَوْ عَكْسُهُ وَقِيْلَ: وَصْلٌ حُتِّمَاْ
٩٤- وَنَحْو: مُعْطِيْكُم إِيَاهُ أَحْسَنُ مِنْ عَكْسِهِ فِيْ كَتْبِهِمْ ذَا بَيَّنُوا
٩٥- وَالْفَصْلَ فِيْ مَنْصُوبِ مَصْدَرٍ انْتَخِبْ مَتَىٰ يُضَفْ لِمُضْمَرٍ بِهِ تُصِبْ
٩٦- وغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَاْ وُجُوْبُ وَصْلٍ فِيْهِ قَدْ تَقَرَّرَاْ

((فصل في مفسّر الضمير))

٩٧- وَمَرْجِعَ الغَائِب قَدِّمْ مُطْلَقًا أَوْ مَا يَدُلّ لَفْظَهُ وَحَقِّقَاْ
٩٨- مِنْ جزْئِهِ أوكلِّهِ وَيُكْتَفَىٰ بِمِثْلِهِ كَمَا حُضُوْرُهُ كَفَىٰ
٩٩- أَوْ صَاحِب لَهُ بوَجْهِ مَا عُلِمْ تَأْخِيْرُهُ لَفْظًا وَرُتْبَةً حُتِمْ
١٠٠- فِيْ بَابِ (رُبَّ) بَابِ (بِئْسَ) وَبَدَلْ وَفِيْ تَنازُعِ وفَاعِلٍ حَصَلْ
١٠١- وَإِنْ يَكُنْ خَبِرُهُ مَاْ فَسَّرَاْ فَرْداً وَجُمْلَةً كَذَاكَ أُخِّرَاْ
١٠٢- وَيَرْجِعُ الْأَقْرَبَ مَا لَمْ يَقُم دَلِيْلُ مَنْعٍ والْمُضَافَ فافْهَمِ
١٠٣- مَا لَمْ يَكُنْ (كُلّاً) وَلَا (بَعْضًا) فَلَا تُعِدْ إِلَيْهِمَا بَلِ الّذِيْ تَلَا
١٠٤- وَإِنْ يَكُنْ مَرْجِعُهُ مُنكَّراْ فَهْوَ مُعَرَّفٌ وَقِيْلَ: نُكِّرَاْ
١٠٥- وَبَعْضُهُمْ جَعَلَهُ مُنكَّراْ إِنْ أَوْجَبُوْاْ تَنْكِيْرَ مَا قَدْ ذُكِّرَاْ

(فصل في ضمير الشأن)

١٠٦- الْشَّأْنُ وَالْحَدِيْثُ وَالْمَجْهُوْلُ ... وَالْأَمْرُ ثُمَّ قِصَةُ تَقُوْلُ
١٠٧- لِمُفْرَدٍ ذي غَيْبَةٍ قَدْ فُسِّرَاْ ... بِجُمْلةٍ تُخبَرُ حَيْثُ صُدِّرَا
١٠٨- وَحَذْفُ جُزْئِهَا لَدَيْهِمْ مُنِعَاْ ... وَقِيْلَ: لَا وَقِيلَ: فَرْداً سُمِعَاْ
١٠٩- وَفِيْ مؤنَّثٍ مَذكَّر جُعِلْ ... مُطَابِقًا وَالْعَكْسُ فِيْهِمَا نُقِلْ
١١٠- وَقِيْلَ: طِبْقٌ فيهِمَا قَدْ حُتِّمَاْ ... وَقِيْلَ: بَلْ تَذْكِيْرُهُ تَحَتَّمَاْ
١١١- فَإِنْ مُؤَنَثٌ وَشِبْهُهُ تَلَاْ ... أَوْ فِعْلُ بِدَلِيْلِهِ قَدْ وُصِّلَاْ
١١٢- فَالْأَحْسَنُ تَأْنِيْثُهُ وَالِابْتِدَاْ ... أَوْ نَاسِخٌ عَامِلُهُ وُقَدْ بَدَاْ
١١٣- فِيْ بَابِهِ وَبَابَ ((إِنَّ)) بَابِ ((مَاْ)) ... بُرُوْزُهُ فِيْ بَابِ ((ظَنَّ)) عُلِمَاْ
١١٤- فِيْ بَابِ ((كَانَ)) ((كَادَ)) لَيْسَ يَظْهَرُ ... وَبَعْضُهُمْ وُقُوْعَ هَذَا يُنْكِرُ
١١٥- فِيْ غَيْرِ ((إِنْ)) وَ((ظَنْ)) وَحَرْفًا جُعِلَاْ ... إِذْ كَاْنَ يُلْغِيْ قَبْلَهُ مَاْ عَمِلَاْ
١١٦- وَكَوْنُهُ اسْمًا رَاجِحًا قَدْ جُعِلَاْ ... لَا يَتْبَعُ الْتَّابِعُ ذَاكَ مُسْجَلَا

((فصل في ضمير الفصل))

١١٧- وَذَاكَ كَالْضَمِيْرِ ذِيْ الرَّفْعِ انْفَصَلْ ... فِيْ جُزْئي ابْتِدَاونَاسِخ دَخَلْ
١١٨- مُعَرَّفَيْنِ وَكَذَا إن امْتَنَعْ ... ثَانِيْهِمَا مِنْ ((أَلْ)) وَطِبْقُهُ وَقَعْ
١١٩- لِأَوّلِ عَلَى الْصَحِيْحِ فَاعْلَمَا ... وَقِيْلَ: طِبقُ ذَاكُمُ لَنْ يَلْزَمَا

١٢٠-وَقِيلَ: بَيْنَ نكِرَاتٍ وَقَعَا	إذَا دُخُوْلُ ((أَلْ)) عَلَيْهَا امْتَنَعَا
١٢١-وَقِيلَ: مُطْلَقًا وَبَعْدَ ((لَا)) جُوزْ	فِيْ أَوَّلِ الْكَلَامْ قِيلَ: ذَا أَجِزْ
١٢٢-قَبْلَ مُضَارِعٍ وَبَيْنَ الْحَالِ	وَصَاحِبٍ لَهَا فَعِ مَقَالِيْ
١٢٣-وَبَيْنَ كَانَ وَاسْمِهَا قَدْ يَدْخُلُ	كَذَاكَ بَعْدَ ((ظَنَّ)) قِيلَ: يُقْبَلُ
١٢٤-وَبَيْنَ حُلْوٍ حَامِضٍ لَا يَقَعُ	وُقُوْعُهُ فِيْ مُضْمَرَيْنِ يُمْنَعُ
١٢٥-تَقْدِيْمُهُ مَعْ خَبَرٍ قَدْ يُغْتَفَرْ	وَمَا سِوَى تَعْرِيْفِهِ لَنْ يُعْتَبَرْ
١٢٦-بِغَيْرِ لِامٍ خَبَرٌ إنْ عُرِّفَا	فَمَنْعُ فَصْلٍ لِلْفَرَاءِ أُلِفَا
١٢٧-وَبَعْدَ (مَا) النَّفْيِ كَذَاكَ مَنَعَا	وُقُوْعَهُ وَغَيْرُهُ قَدْ سَمِعَا
١٢٨-خَبَرُ (لَيْسَ) إنْ بِلَامٍ عُرِّفَا	فَالْفَصْلُ مَرْجُوْحٌ وَقِيلَ يُصْطَفَى
١٢٩-إنْ ظَاهِرٌ مَنْصُوْبٌ ذَا تَقَدَّمَا	وَبَعْدَهُ الْمَنْصُوْبُ أَيْضًا عُلِمَا
١٣٠-أَوْ قَبْلَ مَنصُوْبٍ بِلَامٍ قُرِنَا	فَكَوْنُهُ ضَمِيرَ فَصْلٍ عُيِّنَا
١٣١-وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً تَعَيَّنَا	إنْ خَبَرٌ بِلَامِ فَرْقٍ قُرِنَا
١٣٢-وَالْفَصْلُ مَمْنُوْعٌ إذَا مَا رُفِعَا	مَفْعُوْلُ ((ظَنَّ)) ثَانِيًا فَلْيُسْمَعَا
١٣٣-وَلِاسْمِ (كَانَ) إنْ تَلَا وَرُفِعَا	مَا بَعْدَهُ فَفَصْلُ ذَاكَ امْتَنَعَا
١٣٤-وَإنْ أَتَتْ مِنْ بَعْدِهِ فَاءُ الْجَزَا	فَالْفَصْلُ مَمْنُوْعٌ وَقِيلَ جَوِّزَا
١٣٥-وَبَعْدَ ((إلَّا)) الْفَصْلَ بَصْرِيٌّ مَنَعْ	وَجَائِزٌ لَدَى الْكِسَائِيْ أَنْ يَقَعْ
١٣٦-كَذَاكَ بَعْدَ((لَا)) وَ((إنَّمَا))عُرِفْ	وَقِيلَ: لَا فَصْلَ لِهَذَيْنِ رَدِفْ
١٣٧-وَقِيلَ: قَبْلَ مُشْتَقٍ تَعَلَّقَا	مَا قَبْلَهُ مَعنىً أَجِزْ مُحَقِّقَا

١٣٨-وَالْفَصْلُ قَبْلَ مُشْتَق قَدْ رَفَعَا سَبَبِيًا لَدَىٰ الْكَسائِيْ وَقَعَا
١٣٩-وَالْبَصْرِيُوْنَ مَنَعُوْهُ مُسْجَلَا وَجَائِزٌ لَدَىٰ الْفَرَا إِنْ جُعِلَا
١٤٠-خَلَفَ عَنْ مَوْصُوْفِهِ وَيَمْنَعُ مَا لَمْ يَكُنْ كَذَاكَ حَيْثُ يُسْمَعُ
١٤١-وسِيْبَوَيْهِ وَالْخَلِيْلُ جَعَلَا اسْمًا وَلَا مَحَلَّ عِنْدَ النُّبَلَا
١٤٢-وَقِيْلَ: بَلْ لَهُ فَقِيْلَ: كَالأَوَلْ وَقِيْلَ: كَالتَّالِيْ كَمَا عَنْهُمْ نَقَلْ
١٤٣-وَعِنْدَ أَكْثَرِيْنَ حَرْفًا جُعِلَا فَكُنْ عَلَيْهِ يَا أَخِيْ مُعَوِّلَا
١٤٤-يُدْعَىٰ بفَصْل أَوْ عِمَادٍ وَكَذا دُعَامَةٌ وَصَفةٌ قَدْ أُخِذَا

(خاتمة)

١٤٥-فِيْ مِائَةٍ وَنِصْفِهَا قَدْ كَمُلَتْ بِالْجَمْعِ وَالْإِيْجَازِ هَذِهِ اعْتَلَتْ
١٤٦-فِيْ عَام سِتَّةٍ وَأَرْبَعِيْنَا وَالْأَلْفِ ثُمَّ أَرْبَعِ مِائِيْنَا
١٤٧-وَ كُنْ أَخِيْ مُسَامِحًا لِلطَّالِبِ إِذَا تَرَىٰ أَخْطَأَ فِيْ الْمَطَالِبِ
١٤٨-وَأَصْلِحِ الَّذِيْ تَرَاهُ مِنْ خَلَلْ بَعْدَ تَأَمُّلٍ وَإِنْصَافٍ تَنَلْ
١٤٩-فَالْحَمْدُ لِلَهِ عَلَىٰ الْإِنْعَام وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَام
١٥٠-عَلَىٰ النَّبِيِّ خَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَلَا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

أمّا بعد: فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربّه الغنيّ أحمد بن عمر عامله الله بلطفه وغفر له ولوالديه ولمشائخه ولجميع المسلمين: هذا تعليق لطيف وضعته على منظومتي في المضمرات المسماة (بالكوكب المنير فيما يتعلق بالضمير) رافعـًا لحجابها، وكاشفـًا لنقابها، ومتممـًا لفوائدها، وسمّيته (فتح اللطيف الخبير بشرح الكوكب المنير فيما يتعلّق بالضمير).

وأسأل الله الّذي لا يخيب قاصده، ولا يضلّ مسترشده، أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كلّ من تلقّاه بقلب سليم؛ إنّه رؤوف رحيم.

وهذ أوان الّشروع في المقصود بعون الملك المعبود

فأقول: ابتدأ النّاظم كتابه بالبسملة حيث قال: (بسم الله الرّحمن الرّحيم) اقتداء بالكتاب العزيز، وعملا بخبر (كل

أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر) وفي رواية: (أقطع) وفي أخرى: (أجذم.)

والمعنى -على كلّ-أنّه ناقص، وقليل البركة، وقلة البركة في كلّ شيء بحسبه.

فقلتها في التأليف قلة انتفاع الناس به وقلة الثواب عليه، وفي الأكل قلة انتفاع الجسم به، وفي القراءة قلة انتفاع القارئ بها؛ لوسوسة الشيطان له حينئذ.

ومتعلق الباء -بناء على أنها أصلية-محذوف، وتقديره فعلا مؤخرا خاصا أولى من غيره، أمّا كونه فعلا: فلأنّه هو الأصل في العمل، وأمّا كونه خاصا: فلرعاية المقام؛ لأنّ كلّ شارع في شيء يضمر في نفسه لفظ ما كانت التسمية مبدأ له، فالكاتب يضمر أكتب، والمؤلف يضمر أؤلف.

وأمّا كونه مؤخرا: فليكون اسمه تعالى مقدما ذكرا فيوافق تقدم مسماه وجودا، وليفيد الاختصاص؛ لأنّ تقديم المعمول يفيده عند الجمهور.

والمعنى: أنّ البداءة لا تتمّ إلّا بمعونة اسمه تعالى. (والاسم) مشتقّ من السمو وهو العلو، وقيل: من الوسم وهو

العلامة، (والله) علم للذات الواجب الوجود، وهو الاسم الأعظم عند الأكثر، ولم يسمّ به غيره ولو تعنّتا. (والرحمن الرحيم) صفتان بنيتا للمبالغة من رحم، والرحمن أبلغ من الرحيم؛ لأنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى غالبا، والكلام على البسملة شهير، وقد أفردها بالتأليف من لا يحصى من العلماء.

((المقدّمة))

المراد هنا مقدّمة الكتاب وهي: اسم لطائفة من الألفاظ قدمت أمام المقصود؛ لارتباط له بها وانتفاع بها فيه لا مقدمة العلم وهي التي يتوقف عليها صحة الشروع في العلم كحدّه وموضوعه، ثمّ هي بكسر الدال إن كانت من قدّم اللازم بمعنى تقدّم وبكسره وفتحه إن كانت من قدّم المتعدي.

١-يَقُـوْلُ رَاجِـيْ رَحْمَـةِ الْقَـدِيْرِ أَيْ: أَحْمَدُ بْـنُ عُمَـرَ الْفَقِيْـرِ

أقول: ((رَاجِيْ)): اسم فاعل من رجا يرجو وأصله: راجو، فقلبت الواو ياء؛ لتطرّفها.

و((رَحْمَة)): أصلها: رقة في القلب وهذا المعنى مستحيل عليه تعالى، فالمراد لازمها وهو التفضل، ((القدير)): القادر، فهو فعيل بمعنى فاعل.

و((أيْ)) تأتي في الكلام على وجهين:

الأوّل: أن تكون حرفا لنداء القريب نحو: أيْ عمّ.

الثاني: أن تكون حرف تفسير كما هنا، وما بعدها عطف بيان أو بدل كما قال بعضهم:

(فائدة تشفي العليل مـن علـل ما بعد أي عطف بيـان أو بـدل).

((الفقير)): المحتاج في جميع أموره إلى الله تعالى.

❋ ❋ ❋

٢-لله حمْدِيْ والصَّلاةُ والسَّـلَامْ	عَلَـي نَبِيِّنَـا وَسَـيِّدِ الْأَنَـامْ
٣-محمّـدٍ وَالْآلِ والأصْـحَابِ	وَتَـابِعِيْهِمْ متْقنِـيْ الإعْـرَابِ

ثمّ أتى بالحمدلة؛ اقتداء بالكتاب العزيز، وعملا بخبر (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله...إلخ)، وفيه إشارة إلى أنّه لا تعارض بين الخبرين؛ لأنّ الابتداء قسمان: حقيقي، وإضافي، والأوّل هو: ما وقع أمام المقصود ولم يسبقه شيء، والثاني: ما وقع أمام المقصود وإن سبقه شيء، فحمل حديث البسملة على الأوّل، وحديث الحمدلة على الثاني، ولم يعكس؛ اقتداء بالكتاب العزيز. والحمد لغة: الثناء بالجميل لأجل جميل اختياريّ سواء كان في مقابلة نعمة أم لا، وعرفا: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنّه منعم على الحامد أو غيره. و**((الصلاة))**: لغة: العطف، فإن أضيفت إلى الله فهي الرحمة المقرونة بالتعظيم، وإن أضيفت لغيره سبحانه وتعالى فالدعاء، **((والسلام))**: التحية أو السلامة من خوف المهابة.

((نبي)): إن كان بغير همزة فمأخوذ من النبوة، -بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة- بمعنى الارتفاع، وأن كان بالهمزة فمن النبأ وهو الخبر، وعلى كلّ فهو فعيل بمعنى فاعل أو مفعول.

و((**سيّد**)) من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد، ووزنه فَيْعَل؛ وأصله سَيْوَد، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، ويطلق على الذي يفوق قومه، ويرتفع قدره عليهم، وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه، وعلى الكريم، وعلى المالك، قاله النووي رحمه الله. و((**الأنام**)) الخلق. و((**محمد**)) علم منقول من اسم مفعول حمّد بالتشديد سُمي ﷺ بذلك؛ لكثرة خصاله المحمودة، وسماه به جده بإلهام من الله كما حكي في السّير.

و((**الآل**)): هو اسم جمع لا واحد له من لفظه، واختلف في ألفه، أمنقلبة عن هاء أو عن واو؟ قال بالأوّل سيبويه، وأصله عنده: أهل، وقال بالثاني الكسائيّ، وأصله عنده: أول من آل إليه في الدين يؤول، ويظهر أثر القولين في التصغير، فمن قال: أصله "أهل" قال في تصغيره: "أهيل"، ومن قال: أصله "أول" قال في تصغيره: "أويل"، وكلاهما مسموع، ولكن الأول أشهر وأكثر.

((**الأصحاب**)): جمع لصاحب بمعنى صحابي وهو: من لقي النّبي بعد البعثة في اليقظة حال حياته مؤمنا به ومات على الإيمان.

(وتابعيهم متقني الإعراب) أي: محكمي الإعراب، وفيه براعة الاستهلال، وهي: ذكرك في أوّل الكتاب ما يدلّ على المقصود.

٤-وبَعْـدُ ذِيْ أُرْجُـوْزَةٌ هَـذَّبْتُهَا	مَا لِلضَّمِيرِ عِنْدَهُمْ ضَمَّنْتُهَا
٥-مُلْتَقطـًا مَـن هَمَـعِ الإمَـام	وَغَيْـرِهِ مِـنْ كُتُـبِ الْأَعْـلَامِ
٦-سَـمَّيْتُهَا بِالْكَوْكَـبِ الْمُنِيْـرِ	فِيْمَا أَتَىٰ مِنْ حُكْمٍ لِلْضَمِيْرِ

و **((بَعْدُ))**: تكون ظرف زمان نحو: جئت بعد العصر، وظرف مكان نحو: داري بعد دار عمرو، والمعنيان محتملان هنا؛ لأنّها تكون ظرف زمان إن اعتبرنا زمن النطق؛ إذ زمن النطق بما بعدها متأخر عن زمن النطق بما قبلها، وتكون للمكان إن اعتبرنا مكان الرقم؛ لأنّ مكان الرقم لما بعدها متأخر عن مكان ما قبلها.

و**((أرجوزة))**: أفعولة من الرجز، **((التهذيب))**: التنقيح، و**((التضمين))**: جعل شيء في ضمن آخر، ثمّ اعلم: أني أودعت في هذه الأرجوزة ما للضمير من تقسيم وحكم، فقسمته أوّلاً إلى متكلم ومخاطب وغائب، ثمّ نبّهت مرتبة كلٍّ، ثمّ قسمته إلى متصل ومنفصل، وقسمت كلا منهما إلى أصول وفروع، والمتصل إلى بارز ومستتر، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه، ثمّ بيّنت حكمه، وذكرت مرجعه، ثمّ

ما اختلف فيه، ولخصت هذه المنظومة من كتب العلماء كهمع السيوطي وتمهيد ناظر الجيش وتوضيح المراديّ وتصريح الأزهريّ وحاشية الصبّان رحمهم الله وتذييل أبي حيان.

وقوله: **((مُلتقطاً))**: بكسر القاف حال من فاعل ضمنتها، وبفتحه حال من **(ما)** من قوله: **(ما للضمير)**.

و**((همع))**: هو همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

و**((الإمام))**: هو من يقتدى به، والمراد به هنا العلّامة جلال الدين السيوطيّ رحمه الله رحمة واسعة.

وسميت هذه الأرجوزة **(بالكوكب المنير فيما يتعلق بالضمير)**.

❁ ❁ ❁

٧-وَلَـمْ أَكُـنْ أَهْـلاً لِهَـذَا الْأَمْـرِ	لَكِنْ تَشَبَّهْتُ بِأَهْلِ الذِكْرِ
٨-فَإِنَّمَـا الْفَـلاحُ فِـيْ التَشَـبُّهِ	بِأَهْـلِ خَيْـرٍ يَـا فَتَـىٰ فَانْتَبِـهِ

المعنىٰ: أنّي فعلت هذا وإن لم أكن أهلاً له؛ تشبّهـًا بأهل العلم؛ رجاء الدخول في زمرتهم؛ لقوله: **((من تشبّه بقوم فهو منهم))**.

❁ ❁ ❁

٩-وَاللهَ أَرْجُـوْ النَّفْـعَ بِالْكِتَـابِ	وَالْأَجْرَ وَالْتَّوْفِيْقَ لِلصَّوَابِ

(الرجاء) لغة: الأمل، وعرفا: تعلّق القلب بمرغوب فيه مع الأخذ في الأسباب، ولا يخفى أنّ التعبير بـ**((أرجو))** يدلّ على التجدد، وتقديم منصوبه عليه وهو **(اللّه)** للحصر، فالمعنى: و الله لا غيره أرجو رجاء متجددا وقتا بعد وقت النفع بهذا الكتاب، والفوز بالأجر في الآخرة، والتوفيق للصواب. **((والتوفيق))**: خلق قدرة الطاعة في العبد، و**((الصواب))**: ضدّ الخطأ، وهو الحكم المطابق للواقع.

❁ ❁ ❁

((فصل في تعريف الضمير ومراتبه))

١٠-اسْـمٌ يَـدُلُّ غَائِبًـا أَوْ حَاضِـراْ	بِالوَضْعِ سِمْ ضَمِيْراً اوْ سِمْ مُضْمَراْ
١١-أَوْ سَـمِّ مَكنِيـًا كِنَايَـةً لَـدَىْ	سُـكَّان كُوْفَـةٍ فَـذَاكَ وَرَدَاْ

يعني أنّ الضمير والمضمر: اسمان لما وضع لمتكلم كأنا أو لمخاطب كأنت أو لغائب كهو، فخرج بالوضع ما فيه **(أل)** الحضورية كالساعة، ونحو: يا زيد وأسماء الإشارة؛ لأنّ دلالة ما ذكر على الحاضر بالقرائن لا بالوضع، وليعلم أنّ المراد بالمتكلم: من يحكي عن نفسه باللفظ به، وبالمخاطب: من يوجّه إليه الخطاب به، وبالغائب: ما عداهما وتقدم له ذكر، فلا يرد إذن لفظ متكلم ومخاطب وغائب، ولا الأسماء الظاهرة؛ لأنّها وضعت لمسمياتها المعينة مطلقا لا بقيد كونها غائبة على الصحيح، وكذا إن قلنا: وضعت لغائب؛ لأنّها لم توضع له بقيد تقدّم الذكر، ودخل في التعريف **(هي)** في قوله تعالى: ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي﴾، والهاء في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ﴾؛ إذ

هما لغائبين، واستغني عن تقديم المرجع بحضور مدلوله، وخرج الكاف والهاء والياء من إيّاك وإيّاه ويّاي؛ لأنّها لا تدلّ على المتكلم والمخاطب والغائب وإنّما تدلّ على التكلم والخطاب والغيبة.

ثمّ اعلم: أنّ الضّمير: فعيل من الضمور وهو الهزال، أو من الإضمار، وهو الإخفاء، وسمّي هذا الاسم ضميرا؛ لقلة حروفه غالبا، أو لكثرة استتاره فإطلاقه على **(نحن)** و **(إيّا)** مجاز على الوجه الأوّل، وإطلاقه على البارز مجاز على الثاني.

ويسمّيه الكوفيون كناية ومكنيا؛ لأنّه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح، والألف في **(وردا)** للإطلاق.

❁ ❁ ❁

١٢-وَأَعْـرَفُ الْمَعَـارِفِ الْضَّـمِيْرُ	هَــذَا الَّــذِي بَيْــنَهُمُ شَــهِيْرُ
١٣-أَخَصُّهُ ذُوْ النُّطْقِ بَعْدَهُ جَرَىٰ	مَخَاطَــبٌ وَغَائِــبٌ تَــأَخَّرَا

واعلم: أنّ الاسم ينقسم إلىٰ قسمين:

الأوّل: النكرة وهي: كلّ اسم شائع في جنسه لا يختصّ به واحد دون آخر كرجل وفرس وطالب.

والثّاني: المعرفة وهي: ما وضع؛ ليستعمل في معيّن.

وهي سبعة أنواع: المضمر فالعلم، فاسم الإشارة، والمنادى، فالموصول، فذو الأداة، والمضاف لواحد منها، وذهب ابن حزم: إلى أنّها كلّها متساوية، ومذهب الجمهور أنّها متفاوتة في التعريف، فأعرفها المضمر؛ لشدة تمييزه وتعيينه لمسماه، وهذا القول المشهور الذي عليه سيبويه والجمهور،

وقيل: أعرفها العلم، وقيل: أعرفها اسم الإشارة، وقيل: أعرفها ذو **(أل)**.

ثمّ اعلم: أنّ مراتب الضمير متفاوتة أيضًا فأعرفه وأخصّه ضمير المتكلم، ثمّ المخاطب ثمّ الغائب.

❁ ❁ ❁

((فصل في تقسيم الضمير))

١٤-إِذَا أَتَىٰ فِـيْ الِابْتِـدَا وَوُصِّـلَا	(إِلَّاْ) فِيْ الِاخْتِيَارِ سِمْ مُنْفَصِـلا
١٥-وَغَيْــرُه مُتَّصِــلٌ فَلْيُعْلَمَــا	مُسْــتَتِراً وَبَـارِزاً قَــدْ قُسِّـمَا

يعني أنّ الضمير قسمان:

١) منفصل وهو: ما يبتدأ به في الكلام ويقع بعد **(إلّا)** كنحن من قوله تعالى: ﴿ نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَقُولُونَۖ ﴾ ونحو: إيّاك من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾.

٢) ومتصل وهو: ما لا يبتدأ به في الكلام ولا يقع بعد **(إلا)** في الاختيار كالكاف من أكرمك، فلا يقال: ما أكرمت إلاك، واحترز بقوله: **(في الاختيار)** من وقوع المتصل بعدها في ضرورة الشعر، كقوله:

أعوذ بـرب العـرش مـن فئـة بغـت ... علـيّ فمـا لـي عـوض إلاه ناصـر.

وقال في الهمع: **((وأجاز جماعة وقوعه بعد إلا في الاختيار منهم ابن الأنباري))** اهـ.

وينقسم المتّصل إلى **مستتر** وهو: ما ليس له صورة في اللفظ، **وبارز** وهو: ما له صورة في اللفظ.

❁ ❁ ❁

(الضمير البارز)

١٦-بَـارِزُه أُصُـولُهُ قَـدْ تُحْصَـرُ	فِيْ تِسْعَةٍ عَلَىٰ التَّوَالِيْ تُـذْكَرُ
١٧-فَـأَلِفُ اثْنَـيْنِ وَوَاوُ الجَمْـعِ	وَنُوْنُ نِسْوَةٍ أَتَتْ فِيْ الرَّفْـعِ
١٨-ثُمَّ الثَّلاثُ لِمُخَاطَبٍ أَتَتْ	لَـدَيهِمُ إِذَا لِأَمْـرٍ أُسْـنِدَتْ
١٩-وَإِنْ لِمَـاضٍ فَلِغَائِـبٍ أَتَـتْ	وَمَعْ مُضَارِعٍ لِـذَيْنِ احْتَمَلَـتْ
٢٠-بِغَيْرِ مَاضٍ يَاءُ أُنْثَىٰ رُفِعتْ	وَارْفَعْ بَمَاضٍ تَاءَ حَاضِرٍ أَتَتْ
٢١-وَمَا سِوَىٰ الْأَخِيْرِ حَرْفًا قَدْ جُعِلْ	فَاعِلُـه مُسْـتَتِرٌ وَمَـا قُبِـلْ
٢٢-كَذَاكَ ((نَاْ)) لِكُلِّ مَنْ تَكَلَّمَا	فِيْ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ عُلِمَاْ
٢٣-لِكُلِّ مَنْ خُوْطِبَ كَافًا جَعَلُوْاْ	هَـاءٌ لِكُـلِّ غَائِـبٍ تُسْتَعْمَلُ
٢٤-وَاسْتُعْمِلَا فِيْ النَّصْبِ أَوْ جَرٍّ كَمَاْ	اسْتُعْمِلَتْ يَا النَّفْسِ أَيْضًا فِيْهِمَاْ
٢٥-وَهَذِهِ الثّلاثُ حَيْثُ تُخْفَضُ	بِمَصْدَرٍ فَرَفْعُهَا قَدْ يَعْرِضُ

يعني أنّ ألفاظ الضمير البارز على قسمين: أصول وفروع، فأصوله محصورة في تسعة وسيأتي وجه الحصر.

فالأول: ألف اثنين وهذه الإضافة من إضافة الدال إلى

المدلول -أي الألف الدالة على اثنين-، وكذا البواقي، ويستوي فيها المذكر والمؤنث.

والثاني: واو الجمع المذكر.

ولثالث: نون نسوة.

واعلم: أنّ هذه الثلاثة مخصوصة بالرفع، وإنّما ترفع بالفعل، فإن كان الفعل فعل أمر فهي لمخاطب نحو: قوما وقوموا وقمن، وإن كان ماضيا فلغائب نحو: قاما وقاموا وقمن، وإن كان مضارعا فهي لغائب إن ابتدأ بالياء، ك: يقومان ويقومون ويقمن، ولمخاطب إن ابتدأ بالتاء، ك: تقومان وتقومون.

الرابع: ياء المؤنثة المخاطبة، ولا تكون إلا مرفوعة بالمصارع أو بالأمر وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ ﴾.

والخامس: تاء الحاضر، ولا تكون إلا مرفوعة، ولا ترفع بغبر الماضي نحو: صربتُ.

تنبيه:

هذه الخمسة بالنسبة للمذكر والمؤنث ثلاثة أقسام:

١. ما يختصّ بالمذكر وهو الواو.

٢. وما يختصّ بالمؤنث وهو النون والياء.

٣. وما يكون لهما وهو التاء والألف.

وتنقسم أيضا إلى متّفق عليه وهو التاء ومختلف فيه وهو الباقي، فذهب الجمهور: إلى أنّها أسماء، وذهب المازني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إلى أنّها حروف علامات كتاء التَّأْنِيث فِي قَامَت، وقال: والفاعل مستتر في الفعل؛ لأنّ الضَّمِير لما استكن فِي فعل الواحد وفعل الواحدة استكن فِي التَّثْنِيَة وَالْجمع، وَجِيء بالعلامات للْفرق كَمَا جِيءَ بِالتَّاءِ فِي فعلت للْفرق، وردّ بِأَنَّهَا لَو كَانَت حروفا لسكنت النُّون وَلم يسكن آخر الْفِعْل لها، ولثبتت الْيَاء فِي التَّثْنِيَة كتاء التَّأْنِيث، ووافقه الأخفش في الياء، **وشبهته:** أَنّ فَاعل الْمُضَارع الْمُفْرد لَا يبرز بل يفرق بَين الْمُذكر والمؤنث بِالتَّاءِ فِي الْغَيْبَة ولمّا كَان الْخطاب بِالتَّاء فِي الْحَالَتَيْنِ احْتِيجَ إِلَى الْفرق فَجعلت الْيَاء عَلامَة للمؤنث.

والسادس: (نَا) وهي للمتكلم المعظّم نفسه أو معه غيره، وتكون مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة، فإن اتّصلت بماض فله ثلاث حالات:

الأولىٰ: أن يكون ما قبلها ساكنـًا وهو غير ألف، فتكون مرفوعة نحو: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾، **الثانية**: أن يكون ما قبلها ساكنـًا وهو ألف نحو: دعانا زيد.

الثالثة: أن يكون متحرّكا نحو: ضربنا عمرو، وتكون منصوبة في هتين الحالتين، وإن اتّصلت بضارع أو بأمر أو بإنّ وأخواتها فهي منصوبة، وإن اتّصلت بحرف جرّ أو باسم فهي مجرورة، وقد اجتمع الثلاثة في قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا﴾ فالأوّل مجرور والثّاني منصوب والثالث مرفوع.

والسابع: الكاف للمخاطب.

والثامن: الهاء للغائب.

والتاسع: ياء المتكلم.

واعلم: أنّ هذه الثلاثة تستعمل منصوبة ومجرورة، فإن اتّصلت بفعل سواء كان ماضيـًا أو مضارعـًا أو أمراً، أو اتّصلت بإنّ أو إحدى أخواتها فهي منصوبة، وإن اتّصلت بحرف جرّ، أو اسم فهي مجرورة، وقد تكون مرفوعة وذلك إذا كان عاملها مصدرا مضافا لفاعله نحو: ضَرْبي زيدا وضربك زيدا وضربه زيدا فهي في محل جرّ باعتبار كونها

مضافا إليه ورفع باعتبار كونه فاعلا، وبهذا خالفت **(نا)** وبكون الرفع فيها عارضا نشأ عن كون المضاف كالفعل.

❁ تنبيهان:

الأوّل: تلخص ممّا تقدم أنّ هذه التسع ثلاثة أقسام: مرفوع وهو الخمسة الأُوّل، وما يكون منصوبا ومجرورا، وهو الثلاثة الأخيرة، وما يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، وهو **(نا)**.

الثاني: انحصرت ألفاظ البارز في التسعة؛ لأنّه إن كان لمتكلم فقط فهو **(نا)** وياء النفس، وإن كان لمخاطب فقط فهو الكاف وياء المخاطبة، وإن كان لهما فهو التاء، وإن كان لغائب فقط فهو الهاء، وإن كان له ولمخاطب فهو الواو والألف النون، ولم يوجد ما وضع للثلاثة.

❁ ❁ ❁

((ما يلحق التاء والكاف والهاء))

٢٦-وَوُصِّلَا كَالتَّاءِ مِيمًا فِي الْجُمَعْ	وَالنُّوْنُ فِيْ جَمْعِ الإِنَاثِ قَدْ وَقَعْ
٢٧-وَفِيْ الْمُثَنَّىٰ بَعْدَ مِيْمٍ بِأَلِفْ	وَزَيْدُهَا فِيْ هَاءِ مَنْ غَابَتْ عُرِفْ
٢٨-وَبَعْضُهُمْ مَجْمُوْعَ ((هَا)) قَدْ جَعَلَا	ضَمِيراً الْإِجْمَاعَ فِيْهِ نَقَلَا

يعني إذا أريد الجمع المذكر في الخطاب أو الغيبة زيد على التاء في الرفع والكاف والهاء في النصب والجر ميم، تقول: ضربتم وضربتكم ومر بكم وضربهم ومر بهم، وإذا أريد جمع الإناث في المذكورات زيد نون فقط، نحو: ضربتن ضربكن مر بكن ضربهن مر بهن، وإذا أريد التثنية في المذكورات: زيد ميم وألف، نحو: ضربتما وضربتكما ومر بكما وضربهما ومر بهما للمذكر والمؤنث، وإذا أريد في الغيبة الأنثى زيد على الهاء ألف نحو ضربها ومر بها، قال في الهمع: (**(هذا هو الصحيح كما قال أبو حيان؛ إذ الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث، وقال قوم: إن الضمير مجموع الهاء والألف وبه جزم ابن مالك وادّعىٰ السيرافي أنه لا خلاف فيه؛ للزوم الألف سواء اتصلت بضمير نحو أعطيتها أم لا وقد أجاز قوم حذفها في الوقف وحملوا عليه (والكرامة ذات أكرمكم الله به) -أي بها-**)).اهـ.

((حركة ميم الجمع))

٢٩-وَأَصْلُ مِيْمِ الْجمْعِ ضَمٌّ تُشْبَعُ	لَكِنْ سُكُوْنُهَا لَدَيْهِمْ أَنْفَعُ
٣٠-وَضَمُّهَا بِالِاخْتِلَاسِ نُقِلا	إِشْبَاعُهَا حَتْمًا لَدَيهمْ جُعِلَا
٣١-إِنْ مُضْمَرُ النَصْبِ بِهَا قَدْ وُصِّلَا	وَقِيْلَ: رَاجِحٌ وَوَقْفٌ نُقِلا
٣٢-وَبَعْدَ هَاءٍ كُسِرَتْ قَدْ تُكْسَرُ	وَقَبْلَ سَاكِنٍ كَذَاكَ تُذْكَرُ

واعلم: أنّ لميم الجمع ثلاثة استعمالات: ضمها بإشباع وهو الأصل وضمها باختلاس، وسكونها وهو أحسنها؛ وإنما كان الإشباع هو الأصل؛ لأنّه قد جيء في المثنى بالميم مفتوحة، وجاء بعدها ألف، فالواجب في الجمع أن يؤتى بالميم مضمومة ومعها واو، وقليلا في الاستعمال، والتسكين أكثر منه؛ لثقل الضمة وخفة السكون، هذا إذا لم يل الميم ضمير منصوب متصل، فإن وليها الضمير المذكور فالضم واجب عند ابن مالك، ووجه الضم أن الضمير: يرد الأشياء

إلى أصولها غالبا والأصل في ميم الجمع الإشباع بالواو كما مرّ، وراجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس نحو ضربتموه ومنه ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ وقرئ ﴿**أنلزمكمها**﴾.

وتكسر هذه الميم في موضعين:

أحدهما: ذا كسرت الهاء في الجمع.

وثانيهما: إذا وقعت بعد الهاء وقبل ساكن ولو لم تكسر الهاء.

((حركة التاء والكاف))

٣٣-وَتُفْتَحُ التَّاءُ إِذَا مَا اسْتُعْمِلَتْ	لِوَاحِدٍ وَإِنْ لِأُنْثَى كُسِّرَتْ
٣٤-وَضَمُّهَا فِيْ غَيْرِ ذَيْنِ حُتِّمَا	وَجَعَلُوْا لِلْكَافِ مَا تَقَدَّما

يعني أنّ التاء مضمومة للمتكلم مفتوحة للمخاطب مكسورة للمخاطبة، وفعل ذلك للفرق، وخصّ المتكلم بالضم؛ لأنّه أوّل من المخاطب فأعطي أقوى الحركات، وتضم ّالتّاء في التثنية والجمع؛ إجراء للميم مجرى الواو لقربهما مخرجا، والكاف كالتاء فيما تقدّم.

(تنبيه)

٣٥-تَا ((أَرَأَيْتَ)) فَاعِلٌ كَأَخْبِرَا	فَصِلْ أَخِيْ بِهَا الَّذِيْ قَدْ ذُكِرَا
٣٦-إِلَّا مَعَ الْكَافِ فَفَتْحَ تَاْ الْتَزِمْ	وَوَصَّلُوْا بِالْكَافِ بِالَّذِيْ عُلِمْ
٣٧-فَالْكَافُ حَرْفٌ لِلْخِطَابِ جُعِلَا	وَقِيْلَ: مَفْعُوْلٌ وَعَكْسٌ قُبِلَا

(التنبيه): لغة: الإيقاظ، واصطلاحاً: الإعلام بتفصيل ما علم إجمالا مما سبق.

واعلم: أنّ **(أرأيت)** إن كانت بمعنى نظر أو علم تفيد الاستفهام وتسند للظاهر والمضمر، وتتصل بالكاف مفعولا نحو: أرأيتك قائما أي: أعلمت نفسك قائما، وإن كانت معنى أخبرني فيجوز أن تتصل بها كاف الخطاب وألّا تتصل، فإن لم تتصل بها وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث، وتثنية وجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ ﴾، وإن اتصلت بها استغني بما يلحق الكاف من علامة تأنيث وتثنية وجمع عمّا يلحق التاء، وألزمت التاء فتحـًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ ﴾، واختلف في الكاف هل هي حرف أو اسم فقيل: الكاف حرف خطاب والتاء فاعل، وقيل: اسم كالتاء وهو مفعول وعليه الكسائيّ، وزعم الفراء أنّ الكاف فاعل، وأنّ التاء حرف خطاب.

❁ ❁ ❁

((حـركـة الـهـاء))

٣٨-وَأَصْلُ هَاءٍ ضَمَّةٌ وَّكُسِّرَتْ	مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ وَيَاءٍ سُكِّنَتْ
٣٩-وَالْكَسْرُ بَعْدَ سَاكِنٍ قَدِ انْتَمَىٰ	وَضَمُّهَا مَعْ مُضْمَرٍ قَدْ حُتِّمَا
٤٠-وَبَعْدَ سَاكِنٍ اخْتِلاسٌ أَفْصَحُ	وَنَجْلُ مَالِكٍ بِذَا يُصَحِّحُ
٤١-إِشْبَاعُهَا فِيْ غَيْرِ ذَاكَ أَحْسَنُ	فِيْ لُغَةٍ قَلِيْلَةٍ ذِيْ تُسْكَنُ

يعني أنّ الأصل في حركة الهاء الضم كضربه وله وعنده، وبه اقتصر الحجازيون، وبلغتهم جاءت قراءة حفص: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ﴾ و﴿بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ وقراءة حمزة: ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾، وتكسر عند غيرهم بعد الكسرة نحو مرّ به ولم يعطه وأعطه، وبعد الياء الساكنة، نحو: فيه وعليه ويرميه؛ إتباعا.

وإذا فصل بينها وبين الكسرة ساكن قلّ كسرها، ومنه قراءة ابن ذكوان: ﴿أرجئه وأخاه﴾.

واعلم: أنّه يجب ضمّ الهاء إن وصلت بضمير آخر، نحو: يعطيهموه ولم يعطهموه؛ لأنّ الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها.

ثمّ اعلم: أنّه إذا وقعت الهاء بعد ساكن فالأفصح

اختلاسها، سواء كان صحيحا، نحو: منه وعنه وأكرمه أو حرف علة، نحو: فيه وعليه، هذا رأي المبرد، وصححه ابن مالك، وخصّ سيبويه ذلك بحرف العلة، وقال: الأفصح بعد غيره الإشباع واختاره أبو حيان، أمّا بعد الحركة: فالأفصح الإشباع إجماعا ومن غير الأفصح قوله: **(له زجل كأنه صوت حاد)**، وقد تسكن الهاء في لغة قليلة وقرأ بها ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ ﴾ بإسكان الهاء.

تنبيه: علم ممّا تقدّم أنّ أصول البارز التسعة على قسمين:

الأوّل: ما لا فرع له وهو الألف والواو والنون وياء النفس و**(نا)** وياء الأنثى.

الثّاني: ما له فرع، وهو ثلاثة:

١- التاء، فأصلها أن تكون للمتكلم، وفروعها خمسة المخاطب نحو: ضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتنّ.

٢- الهاء، فأصلها أن تكون للمفرد المذكر وفروعها أربعة، وهي نحو: ضربها وضربهما وضربهم وضربهنّ.

٣- الكاف فأصلها أن تكون للمفرد الذكر وفروعها أربعة، وهي نحو: ضربكِ وضربكما وضربكم وضربكنّ.

فتكون الفروع ثلاثة عشر، فإذا ضممتها إلى الأصول يكون الحاصل اثنين وعشرين.

((الضمير المستتر))

٤٢-وَالسَّتْرُ جَائِزٌ وَوَاجِبٌ فَذَاْ	فِيْ عَشْرَةٍ لَدَيْهِمُ قَدْ أُخِذَاْ
٤٣-قَدْ حتَّمُوْاْ فِيْ فِعْلِ أمْرِ الْوَاحِدِ	مُضَارِعٍ لِنَاطِقٍ أوْ وَاحِدِ
٤٤-مُخَاطَبٍ وَفِعْل الِاسْتِثْنَاءِ	فِعْلِ تَعَجُّبٍ بِلَا امْتِرَاءِ
٤٥-فِيْ اسْمِ مُضَارِعٍ لِمَنْ تَكَلّمَا	والْأَمْرِ مُطْلَقًا كَذَا تَحَتَّمَاْ
٤٦-وَمَصْدَرٍ مِنْ فِعْلِهِ قَدْ أُبْدِلَاْ	وَبَعْضُهُمْ بَأَفْعَلٍ قَدْ أَكْمَلَاْ

يعنى أنّ الضمير المستتر: ضربان: جائز الاستتار وهو ما يخلفه الظاهر. واجب الاستتار، وهو ما لا يخلفه الظاهر.

ويجب الاستتار في عشرة أبواب:

الأوّل: فعل أمر الواحد «كقم» وفاعله: ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت.

والثاني: المضارع المبدوء بهمزة المتكلم «كأقوم» وتقديره أنا.

والثالث: المضارع المبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه أو المشارك «كنشكر» وتقديره نحن.

والرابع: المضارع المبدوء بتاء الخطاب التي للمفرد "كتقوم"، وتقديره أنت.

والخامس: أفعال الاستثناء، وهي خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون.

والسادس: فعل التعجب، نحو: ما أحسن زيدا.

والسابع: اسم المضارع للمتكلم، كآهٍ بمعنى أتوجع.

والثامن: اسم فعل الأمر مطلقـًا أي: سواء كان لمفرد مذكر أو لغيره كنزال.

والتاسع: المصدر الواقع بدلا من فعله في الأمر، نحو: «ضربا زيدا».

والعاشر: أفعل التفضيل في غير مسألة الكحل، كزيد أفضل من عمرو.

❁ ❁ ❁

٤٧-وَالْجَائِزُ فِيْ غَيْـرِ مَـا تَقَـدَّمَا وَالسَّتْرُ مَخْصُوْصٌ بِرَفْعٍ فَاعْلَمَاْ

يعنى أنّ جائز الاستتار: في غير هذه المواضع العشرة، وذلك في خمسة مواضع: الماضي، كضرب وضربت، واسمه، نحو: هيهات.

والمضارع الذي للغائب أو الغائبة كيضرب وتضرب، واسم فعل المضارع لغير المتكلم كقد بمعنى (**يكفي**)، والوصف، كضارب ومضروب والظرف، كزيد عندك أو في الدار.

وأنّ الاستتار: مخصوص بضمير الرفع؛ لأنّه عمدة يجب ذكره، فإن وجد في اللفظ فذاك، وإلا فهو موجود في النية والتقدير، بخلاف ضميري النصب والجر، فإنّهما فضلة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ. قاله الأشموني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❁ ❁ ❁

٤٨-وَنَجْلُ مَالِكٍ بِهَذَا جَزَمَا	كَغَيْرِهِ مِنَ الْكِبَارِ الْكُرَمَا
٤٩-بِهِ جَرَىٰ فِيْ الْقَطْرِ لَكِنْ خَالَفَا	فَقَالَ فِيْ التَّوْضِيْحِ كُلُّ مَا اخْتَفَىٰ
٥٠-مِنَ الضَّمِيْرِ سَتْرُهُ تَحَتَّمَا	وَلَا يَرَىٰ جَوَازَ سَتْرٍ فَافْهَمَا

يعني أنّ تقسيم الضمير إلى واجب الاستتار وجائزه هو ما جزم به ابن مالك رحمه الله تعالى وغيره كابن يعيش وابن هشام في **(شرح القطر)** وخالفه في **(توضيحه)** فقال: هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر؛ إذ الاستتار في نحو: زيد قام، واجب؛ فإنه لا يقال: قام «هو» على الفاعلية، وأما زيد قام أبوه، أو ما قام إلا هو، فتركيب آخر، والتحقيق: أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كقام.

واعترضه في **(التصريح)** بأمرين:

أحدهما: أنّ قوله: **(فتركيب آخر)** يوهم أنّ ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن نحو: زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه، ولا يظنّ بهم ذلك، إلّا أن يقع النظر عن خصوصية المسند إليه.

والثاني: أنّه نفى أن يقال: «قام هو» على الفاعلية، والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في «هو» من نحو قوله تعالى: ﴿**أَن يُمِلَّ هُوَ**﴾ أن يكون فاعلا، وأن يكون توكيدا، ونقل المرادي عنه أيضا في شرح التسهيل أنّه أجاز في «هو» من نحو: مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا، وأن يكون توكيدا. وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له، وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين، والنظر الجيد أن يقال: ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل؛ لأنّه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا، والأوّل متعذر، والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد، وهو أنّه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال، إلا فيما يستثنى، وليس هذا منه. اهـ.

❁ ❁ ❁

((فصل في نون الوقاية))

٥١-وَالْفِعْلُ وَاسْمُهُ إِذَا ما نَصَبَا	لِياءِ نَفْسٍ قَرْنُ نُوْنٍ وَجَبَا
٥٢-وَالْحَذْفُ فِيْ ((لَيْسَ)) و((لَيْتَ)) نَدَرَا	وَفِيْ ((لَعَلَّ)) عَكْسُ ذَا وَخيِّرَا
٥٣-فِيْ الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً حُذِفَا	فِيْ ((مِنْ)) و((عَنْ)) وَحَذْفُهُم قَدْ عُرِفَا
٥٤-فِيْ ((قَدْ)) ((لَدُن)) و((قَطْ)) ((بَجَلْ)) وَنُقِلا	لحُوْقُهَا بفَاعِلٍ وَأَفْعَلا

ذكر نون الوقاية في باب المتصل ظاهر؛ لأنّها إنما تلحق قبل ياء المتكلم، فالكلام فيها متعلق بباب المضمر المتصل.

ثمّ اعلم أن ياء المتكلم تنصب بواحد من ثلاثة: فعل واسم وحرف، وتخفض بواحد من اثنين: حرف واسم، فإذا كانت منصوبة فإن كان ناصبها فعلا وجب اقترانه بنون الوقاية ماضيا كان الفعل نحو: أكرمني أو مضارعا نحو: يكرمني أو أمرا نحو: أكرمني، متصرفا كان كما مثل، أو غير متصرف نحو: ما أحسنني وما أفقرني إلى عفو الله وشذّ حذف النون من **(ليس)** كقوله:

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي

قال في (التصريح): ((وما ذكره من لزوم النون في نحو: ما أحسنني هو قول البصريّ، وهو مبني علىٰ أن «أفعل» في التعجب فعل ماض، وأما تجويز الكوفي: ما أحسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبنيّ علىٰ قوله: إن أحسن، ونحوه في الوزن من أفعال التعجب اسم، بدليل تصغيره، سمع ما أحيسنه، ورد بأن التصغير فيه شاذ، وأما تجويز بعضهم «ليسي» بحذف نون الوقاية من (ليس) لجموده، فلا يعول عليه)) اهـ.

وأمّا نحو: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ بتخفيف النون في قراءة نافع فالصحيح عند سيبويه أنّ المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية، واختاره ابن مالك واستدلّ على صحته بأمور ذكرتها في (**المقاصد**).

وإن كان الناصب اسم فإن كان اسم فعل وجب اقترانه بها نحو رويدني وعليكني، وإن كان صفة امتنعت النون نحو أنت المكرمي وكون الياء منصوبة بهذا الوصف إنّما يتأتى على مذهب سيبويه والأخفش، وأمّا على مذهب الرماني والمبرد والزمخشري فتكون في موضع الجرّ.

وإن كان الناصب حرفا وهو **(إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وليت ولعلّ)** جاز الأمران لكن الأكثر في **(ليت)** اللحوق والترك نادر، والأكثر في **(لعل)** تركها واللحوق نادر ويستوي الأمران في البواقي، وكون النون المحذوفة من **(إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ)** نون الوقاية مذهب الأكثرين، وقال أبو حيّان: ((**وذهب بعضهم إلىٰ أن الساقط هو النون الثانية، والأولىٰ مدغمة في نون الوقاية**)). اهـ.

وإن كانت مجرورة بالحرف امتنعت إلّا مع **(من)**، و**(عن)**، وشذّ حذفها كقوله:

أيها السائل عنهم وعني ... لست من قيس ولا قيس مني

بتخفيف نون من وعن.

وإن كانت مجرورة بالاسم امتنعت إلا مع أربع كلمات:

الأولىٰ: (قد) واعلم: أنّها تكون حرفا واسما، فالحرفية: ليست هي المذكورة هنا؛ لأنّها من خواص الأفعال، فلا تتصل بها ياء المتكلم

والاسمية: لها معنيان:

أحدهما: أن تكون بمعنى «حسب» فتكون الياء المتصلة

بها مجرورة بالإضافة، وتلحقها نون الوقاية ويجوز حذفها والأكثر ثبوتها، وهي المذكورة هنا.

والثاني: أن تكون اسم فعل بمعنى اكف أو يكفي أو اكتفى على خلاف في ذلك، فتكون الياء المتصلة بها منصوبة، وتلزمها نون الوقاية.

الثانية: **(قط)** وهي أقسام: فتكون اسما بمعنى حسب وهي المذكورة في النظم، والأكثر إثبات النون معها، وتكون اسم فعل فتلزمها نون الوقاية، وتكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى فلا تتصل بها ياء المتكلم.

الثالثة: **(بجل)** والأكثر فيها الحذف.

الرابعة: **(لدن)**، ويستوي فيها الحذف والإثبات.

وقد تلحق اسم الفاعل وأفعل التفضيل، فالأوّل: كقوله:

وما أدري وظني كل ظن ... أمسلمني إلىٰ قوم شراحي.

والثاني: كقول النبي ﷺ:**(غير الدجال أخوفني عليكم)**

واعلم: أنّ إلحاقها لهذين في غاية من القلة فلا يقاس عليه.

تنبيه: سميت هذه النون نون الوقاية؛ لأنّها تقي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله، وهو الكسر الشبيه

بالجر، ولأنّها تقي ما بني على الأصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل، وقال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سميت بذلك لأنّها تقي اللبس في نحو: «أكرمني» في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث، ففعل الأمر أحقّ بها من غيره، ثمّ حمل الماضي والمضارع عليه.

❁ ❁ ❁

((المنفصل))

٥٥-مُنْفَصِـلٌ عِنْـدَهُمْ قِسْـمَانِ	ذُوْ الرَّفْعِ وَالْمَنْصُوْبُ قِسْمٌ ثَان
٥٦-فَـأَوَّلُ أُصُـوْلُهُ قَـدْ تُحْصَـرُ	فِيْ خَمْسَةٍ وَكُلُّهَا سَـأَذْكُرُ
٥٧-لِلْمُفْرَدِ الَّـذِيْ لِنَفْسٍ عَظَّمَـا	وَالْجَمْعِ (نَحْنُ) حَيْثُ قَدْ تَكَلَّمَا

يعني أنّ الضمير المنفصل نوعان: مرفوع ومنصوب، ولا يقع مجرورا؛ لأنّه لمّا احتيج إلى التقديم والتأخير في الضمائر بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا؛ إذ هو الصالح له دون المتصل، ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر، نحو: زيد فعل وعمرا أكرمت وضعوا لهما المنفصل من الضمير جريا بالمضمر مجرى المظهر، ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر؛ لأنه كالجزء الأخير من الجار، ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة، لم يضعوا له المنفصل؛ إذ لو وضعوه له لزم جواز تقديمه على الجار.

فالأوّل: وهو المرفوع – ألفاظه المستعملة اثنا عشرة وهي

قسمان أصول وفروع، فأصوله محصورة في خمسة، والسبعة الباقية فروع.

فالأوّل من الأصول الخمسة: **(نحن)** وتستعمل للمفرد المعظّم نفسه المتكلم نحو: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ ﴾، وللجمع المتكلم كقوله تعالى: ﴿ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ ﴾، وفي الهمع: ((واختلف في علة بنائه على الضم، فقال الفراء وثعلب: لمّا تضمن معنى التثنية والجمع قوي بأقوى الحركات، وقال الزجاج: **(نحن)** لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس الواو وقال الأخفش الصغير: **(نحن)** للمرفوع فحرك بما يشبه الرفع، وقال المبرد: تشبيها بقبل وبعد؛ لأنّها متعلقة بشيء وهو الإخبار عن اثنين فأكثر، وقال هشام: الأصل **(نحن)** -بضم الحاء وسكون النون- فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء)).

٥٨-((أَنَاْ)) بِفَتْحٍ وَزِيَادَةِ الْأَلِفْ	لِأَهْلِ بَصْرَةٍ لِهَذَا قَدْ حُذِفْ
٥٩-وَفَرْعُهُ أَنَتَ وَأَنْتِ أَنْتمَاْ	أَنْتُنَّ أَنْتُمُ كَذَاكَ عُلِمَاْ

والثاني منها: (أنا بالفتح وزيادة الألف؛ لبيان الحركة كهاء السكت، ولذلك تعاقبها كقول حاتم: هذا فزدي أنه وهذا قول البصريين؛ لكون الألف زائدة تحذف في الوصل، وهو للمفرد المتكلم مذكرا كان أو مؤنثا.

وفروعه: خمسة: (أنتَ) بالفتح للمفرد المذكر المخاطب، (وأنتِ) بالكسر للمؤنثة المخاطبة، و(أنتما) للمثنى المخاطب مطلقا، و(أنتن) للمخاطبات، و(أنتم) للمخاطبين.

❁ ❁ ❁

٦٠-وَاخْتَلَفُوْا فِيْ اَلتَّاءِ فِيْمَا قَدْ مَضَىْ	وكَوْنُها حَرْفًا لَديْهِمْ مُرْتَضَىْ
٦١- وَالأَصْلُ فِي هُوَّ وَهِيَّ هُمْ هُمَا	وَهَنَّ بَالْهَاءِ كَمَا قَدِ اعْتَمَىْ
٦٢-وَقِيْلَ: أَصْلُ كُلِّهَا وَقِيلَ: بَلْ	الهَاءَ مَعْ هُوَّ وَهِيْ نِلْتَ الْأَمَلْ

يعني: اختلف النّحاة في التاء فيما مضى من ضمائر

المخاطب على ثلاثة مذاهب: فذهب البصريّون إلى أنّها حرف، والضّمير «أن» فقط، وذهب الفراء: إلى أن الضمير: مجموع أن والتاء، وذهب ابن كيسان: إلى أنّ الضمير في هذه المواضع التاء فقط.

الثالث: **(هو)** للمفرد الغائب.

الرابع: **(وهي)** للمفردة الغائبة.

والخامس: الهاء في **(وهم)** للغائبين و **(هما)** للغائبَين **(وهن)** للغائب.

وقال الكوفيون والزجاج وابن كيسان، الأصل في الخمسة الهاء، واختاره في الهمع، فعلى هذا تكون الأصول ثلاثة، نحن وأنا والهاء.

وقال الفارسيّ كلها أصول، ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد، وعلى هذا تكون الأصول سبعة.

❁ ❁ ❁

٦٢-ثَانِيْهِمَا (إِيَّا) فَلَمَّا وُضِعَتْ لِكُلِّ شَخصٍ بِحُرُوْفٍ وُصِلَتْ

يعني أنّ ثاني القسمين وهو المنفصل المنصوب لفظ واحد وهو **(إيّا)** ولمّا وضعت للمتكلم والمفرد والمذكر وأضدادها، واحتيج ما يبين المراد وصلت بحروف.

٦٤-فَـإِنْ تكُـنْ لِمُفْـرَدٍ تكَلَّمَـا	فَصِلْ بِهَـا يَـاءً كَإِيّـاي الْزَمَـا
٦٥-وَإِنْ أَتَـتْ لِغَيْـرِهِ تكَلَّمَـا	فَوَصْـلهَا بِنَـا لَـدَيْهِمْ حُتِّمَـا

يعني: أنّ (إيّا) إن استعملت لمتكلم فإن كان مفرداً سواء كان مذكرا أو مؤنثا وصلت بالياء، فيقال: إيّاي الزمني، وإن كان غير مفرد سواء كان مثنى أو جمعًا مذكرا كان مؤنثا وصلت ب (نا) فيقال: إيّانا أكرمت.

❁ ❁ ❁

٦٦-وَفِيْ الْخِطَابِ صِلْ بِهَا كَافـًا كَمَا	فِـيْ غَيْبَـةٍ وَصْـلُ بِهَـاْءٍ لَزِمَـا
٦٧-وَصِـلْ بِـذَيْنِ بِالّـذِيْ تَقَـدَّمَا	هَذَا هُوَ الْصَّحِيْحُ عِنْدَ الْعُلَمَا
٦٨-وَقِيْـلَ: عَكْسُـهُ وَقِيْـلَ: الْمُضْـمَرُ	(إِيَّا) وَمُلْحَـقٌ بِهَـا فَحَـرِّرُوْا
٦٩-وَقِيْلَ: مُضْمَرَانِ (إِيَّا) فَأَضِـفْ	لِلْمُضْمَرِ الْمُلْحَقِ بَعْدها رَدِفَ
٧٠-وَقَيْـل: ظَـاهِرٌ وَقِيْـلَ: لَا وَلَا	بَلْ بَيْنَ ظَاهِرٍ وَمُضْمرٍ جَـلَا

يعني أنّ (إيّا) توصل بالكاف في الخطاب وفي الغيبة بالهاء سواء استعملت لمفرد أو لمثنى أو لجمع لمذكر أو لمؤنث،

ويوصل بالكاف والهاء بما تقدّم في البارز، فيقال: **(إيّاكَ إيّاكِ إيّاكما إيّاكم إياكنَّ إيّاه إيّاها إيّاهما إيّاهم إيّاهنّ)**، وكون هذه اللواحق حروفا إنّما هو عند سيبويه والفارسي وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش، قال أبو حيان: وهو الذي صحّحه أصحابنا وشيوخنا، كما في **(الهمع)**، وقيل: إن اللواحق هي الضمائر، و**(إيا)** حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق؛ لتنفصل عن المتصل، وعليه الفراء، وقيل: المضمر مجموع **(إيا)** ولواحقها وهذ القول منقول عن الكوفيين، وقيل: **(إيا)** والملحق بها مضمران، وهي مضافة للمضمر بعدها، وضعّف بأنّه لم تعهد إضافة الضمائر، ولو كانت إيا مضافة لزم إعرابها لأنها ملازمة لما ادّعوا إضافتها إليه والمبني إذا لزم الإضافة أعرب كأي بل هي أولى؛ لأن **(إيا)** لا تنفك و**(أيّ)** قد تنفك عن الإضافة، قاله أبو حيان، وعلى هذا المذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك كما ذكره في **(الهمع)**، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وقيل: **(إيا)** اسم ظاهر مضاف إلى اللواحق وهي ضمائر، وعليه الزجاج. وقيل: ليست بضمير ولا بظاهر، وعليه ابن درستويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❁ ❁ ❁

(فصل في حكم الضمير)

٧١-وَكُـلُّ مُضْـمَرٍ بِنَائُـهُ يَجِـبْ	لِأَنَّ شِبْهَ الْحَرْفِ فِيْهِ مُنْتَصِبْ
٧٢-فِيْ الْوَضْعِ وَالْمَعْنَىْ اخْتِلَافِ الصِّيغَةِ	وَفِيْ الْجُمُوْدِ ثُمَّ الِاحْتِيَاجَةِ

يعني أنّ الضمائر كلّها: مبنية باتفاق؛ لأجل شبهها الحرف، في الوضع؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر، وفي المعنى؛ لأن كلّ ضمير متضمّن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف، وفي الاستغناء باختلاف صيغه باختلاف المعاني؛ لأنّ المتكلّم إذا عبّر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة في الرفع وفي غيره ياء، وإذا عبّر عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع وفي غيره كاف إلى آخر ما تقدّم، فأغنى ذلك عن إعرابه؛ لحصول الامتياز بدونه، وفي الجمود وهو عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى في التصغير وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات، وفي الاحتياجة - أي: الافتقار-؛ لأنّ المضمر لا تتمّ دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها.

(مسألة)

٧٣-وَالْفَصْلُ مَمْنُوْعٌ إِذَاْ مَا أَمْكَنَا	وَصْلُ وبَعْدَ ((إِنَّمَا)) تَعَيَّنَا
٧٤-وَجَوَّزَ الْزَّجَاجُ بَعْدَ ((إنّما))	وَلاضْطِرَارٍ عِنْدَ عَمْرٍ انْتَمَىْ
٧٥-وَبَعْدَ إِلَّا حَتَّمُوْاْ لَكِنْ نَدَرْ	مِنْ بَعْدِهَا وَصْلٌ كَمَا قَدِ اشْتَهَرْ

لما كان الغرض من وضع المضمر الاختصار، وكان المتصل أخصر لم يستعمل المنفصل مع إمكان المتصل، فإن لم يمكن الوصل وجب الفصل، وذلك في مواضع:

الأول: أن يحصر ب**(إنما)** كقول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما   يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي.

قال الجلال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الهمع: ((**هذا ما جزم به ابن مالك، وزعم سيبويه: أنّ الفصل في البيت ونحوه من الضرورات، وتوسط الزجاج فأجازه ولم يخصه بالضرورة ولم يوجبه**)). اهـ.

الثاني: أن يحصر بـ**(إلا)** نحو: لم يقم إلا أنت، وشذ وقوع المتصل بعدها.

❁ ❁ ❁

٧٦-وَإِنْ رَفَعْتَهُ بِمَصْدَرٍ تُضِفْ	مَفْعُوْلَهُ فَفَصْلُهُ حَتْمـًا عُرِفْ
٧٧-وَعَكْسُهُ كَذَا وَإِنْ فِيْهِ عَمِلْ	الْإِبْتِدَا أَوْ حَرْفُ نَفْيٍ يَنْفَصِلْ

يعني أنّ انفصاله يجب إذا رفع بمصدر مضاف إلى مفعوله كقول الشاعر:

(بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد ... أغرىٰ العدا بكم استسلامكم فشلا)

وهو الموضع الثالث.

والرابع: أن ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع الظاهر، نحو: عجبت من ضرب الأمير إياك، وهو ما أشار إليه بقوله: **(وعكسه كذا)**.

والخامس: أن يعمل فيه الابتداء، نحو: ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾.

والسادس: أن يكون العامل حرف نفي نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾.

❁ ❁ ❁

٧٨-إِن كَانَ وَصْفٌ سَبَبِيٌّ قَدْ عَمِلْ	**أَوْ أَخَّرُوْا عَامِلَه لَمْ يَتَّصِلْ**

أي يجب انفصال الضمير إذا رفع بصفة جارية على غير من هي له مطلقا عند البصريين، وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين، نحو: زيد عمرو ضاربه هو، وزيد هند ضاربها هو، وهذا الموضع السابع.

وكذلك يجب الفصل إذا أخر عامله، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾

وهو الموضع الثامن.

❁ ❁ ❁

٧٩-وَبَعْدَ وَاو (مَعْ) إِذَا مَا وَقَعَا	**أَوْ حُذِفَ الْعَامِلُ وَصْلُ امْتَنَعَا**

يعني أنّه يتحتّم انفصال الضمير إذا وقع الضمير بعد واو المعيّة، كقوله: **(تكون وإياها بها مثلا بعدي)**، وهو الموضع التاسع، وكذلك يتعيّن الانفصال إذا حذف عامله، نحو: ﴿إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ﴾، وهو العاشر.

❁ ❁ ❁

٨٠-إِنْ فَاعِلَ الْظَّرْفِ وَوَصْفٍ جُعِلَا	مِنْ بَعْدِ نَفيٍ أَوْ كَنَفْيٍ فُصِلَا

يعني إذا كان الضمير فاعلا لظرف أو لوصف وكانا معه جملتين وذلك إذا سبقهما نفي أو استفهام نحو: أ في الدار أنت، وأقائم أنت تعيّن انفصال الضمير، وهو الموضع الحادي عشر.

❁ ❁ ❁

٨١-إِنْ خَبَراً لِفِعْلِ الِاَسْتِثْنَا وَقَعْ	أَوْ مُبْتَدَاْ أَوْ حَرْفِ نَاسِخٍ رَفَعْ
٨٢-فَالْفَصْل حَتْمٌ أَوْ مَنَادىً وَرَدَاْ	أَوْ بَدَلاً مَعْطُوْفَـا اوْ مُؤَكِّدَاْ

أي: يجب الانفصال إذا وقع الضمير خبرا لفعل الاستثناء، نحو: جاءوا ليس إياه ولا يكون إياه، قاله الخضريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو الثاني عشر، وشذّ اتصاله كقوله:

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي.

ويجب أيضـًا إذا وقع خبرا لمبتدأ، نحو: ﴿ **وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ** ﴾، وهو الثالث عشر، وإذا وقع خبراً لحرف ناسخ يرفع الخبر وهو إنّ وأخواتها نحو: أنّ الفاضل أنت، وهو الرابع

عشر، وكذلك يتحتّم انفصاله إذا ورد الضمير منادى إن أبيح نداؤه ولا يجوز ندائه عند الجمهور؛ لأنّ الغيبة والتكلم يناقضان النداء؛ إذ هو يقتضي الخطاب، ولأنّ الجمع بين المخاطب والنداء لا يحسن؛ لأنّ أحدهما يغني عن الآخر، وجوزه قوم؛ تمسكا بقوله:**(يا أبجر بن أبجر يا أنت...)** وقوله: **(يا إياك قد كفيتك)** وأجاب الأولون بأنّه نادر، وهو الموضع الخامس عشر، وكذلك يجب الانفصال إذا فصله عن العامل متبوع بأن يكون بدلا نحو: لقيت زيدا إيّاه، وأو معطوفًا نحو: ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾، أو مؤكدا ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ ﴾ وهو السادس عشر.

❁ ❁ ❁

٨٣-وَبَعْدَ لَامِ الْفَرْقِ (إِمّا) فُصِلا	**وَفِيْ ضَرُوْرَةٍ كَذَاكَ انْفَصَلَا**

يعنى إذا ولي الضمير اللام الفارقة وجب انفصاله كقوله:

(إن وجدت الصديق حقّا لإياك	**فمـرني فلـن أزال مطيعـا)**

وهو السابع عشر.

والثامن عشر: أن يلي **(إمّا)** نحو قام إمّا أنا وإمّا أنت،

وكذلك يتحتّم الانفصال في ضرورة الشعر، وهي: ما يجوز في الشعر لا النثر عند المجهور، وما ليس للشاعر عنه مندوحة عند ابن مالك، كقوله:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت … إياهم الأرض في دهر الدهارير

وهو التاسع عشر.

❁ ❁ ❁

٨٤-إِنْ كَانَ مَا يَنْصِبُهُ قَدْ نَصَبَا … ضَمِيرَ مِثْلِهِ انْفِصَالُ وَجَبَا

يعني يجب انفصال الضمير إذا نصبه ناصب مضمراً قبله مثله في الرتبة نحو علمتني إيّاي وعلمتك إيّاك وعلمته إيّاه، وهو تمام العشرين

ولو كان أول الضميرين مرفوعًا وجب الاتصال، نحو: أكرمتك، وأعطيتك.

❁ ❁ ❁

٨٥-أَوْ دُوْنَــهُ لَكِــنْ إِذَا تقَــدَّمَا	غَيْرُ الأَخَصِّ ذَا الْصَّحَيْحُ فِيْهِمَاْ
٨٦-وَاسْتُحْسِنَ الْفَصْلُ لَدَىْ الْمُبَرِّدِ	وبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهُ فِيْ الْمُفْرَدِ

يعني إذا نصبه ناصب مضمرا قبله دونه في الرتبة وجب انفصاله على نحو: الدرهم أعطيته إيّاك، وندر قول عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: **(أراهموني الباطل شيطانا)** والقياس: أراهم إيّاي، وهو الموضع الحادي والعشرون.

ومقابل الصحيح في الأولى: ما ذكره المراديّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: **((أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف))** اهـ. أي سواء اختلف ضميرا الغيبة في اللفظ أو اتفقا فيه،

وفي الثانية مذهب المبرد وكثير من القدماء وهو أنّ الفصل أحسن من الوصل، ومذهب الفراء والكسائي وهو أنّ الفصل واجب في المفرد، وأحسن من الوصل في المثنى وجمع الذكور، واختلفا في جمع الإناث، فقال الفراء: كالمفرد، وقال الكسائي: كالمثنى.

٨٧-وَإِنْ يَكُوْنَـا غَـائِبَيْنِ اخْتَلَفَـا	فِيْ اللَّفْظِ فَالْوصل قَلِيْلاً عُرِفَا

يعني أنّ محل ما تقدم من أنّ الضميرين المتحدين في الرتبة يجب انفصال ثانيهما إذا لم يكونا لغائب ولم يختلف لفظهما، وإلّا بأن يكونا له ويختلفا في اللفظ بأن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا، أو مفردا والآخر مثنى أو جمعا، أو مثنى والآخر جمعا نحو: الزيدان الدرهم أعطيتهماه جاز الوصل، والفصل أحسن.

٨٨-وَالْفَصْلُ حَتْمٌ حَيْثُ ثَانٍ أُخْبِرَا	عَنِ ((الَّذِيْ)) إِنْ لَبْسُ وَصْلِهِ جَرَىٰ
٨٩-مِنْ بِابِ أَعْطَىٰ أَوْ عَلِمْتُ فَافْهَمَا	وَذَاْ تَمَامُ مَا انْفِصَالُ لَزِمَا

يعني إذا أخبر المفعول الثاني من بابي أعطى وعلم ضميرا عن **(الذي)** وأوقع اتّصاله في التباسه بالمفعول الأوّل وجب انفصاله كأن تخبر عن الذي بالثاني من قولك: علمت زيدا أباك، وأعطيت زيدا عمرا، فتقول: الذي علمت زيدا إيّاه أبوك، والذي أعطيت زيدا إيّاه عمرو، وَهذا هو الموضع

الثاني والعشرون، وهو تَمَامُ مَا يجب فيه الانْفِصَال.

واعلم: أنّ هذه المسائل متفرقة في كتبهم ولم أر من جمعها وطالما فحصتها، فاحفظها فإنّها نفيسة.

۞ ۞ ۞

٩٠-وَرَجّــحِ اتّصَــالَه إِنْ عُــدِمَا	فِيْ بَابِ أَعْطَىْ عَكْسُه فِيْ عَلِمَا

يعني إذا فقد وأمن التباس المفعول الثاني بالأول جاز الوصل والفصل والوصل أرجح في باب أعطى، والفصل أرجح في باب علم، فتقول: الذي أعطيته زيدا درهم، والذي أعطيت زيدا إيّاه درهم، والذي علمت زيدا إيّاه قائم، والذي علمته زيدا قائم.

۞ ۞ ۞

٩١-فِيْ مُضْمَرَيْنِ نَاسِخٌ إِنْ عَمِلَاْ	فَالْوَصْلُ وَالْفَصْلُ لَدَيْهِمْ نُقِلَاْ
٩٢-كَخِلْتَنِيْهِ فَـابْنُ مَالِـكٍ رَجَـحْ	الْوصْلَ والْفَصْلُ لِغَيرِه وَضَحْ

يعني أنّه لو عمل ناسخ في ضميرين وقدّم أخصّهما جاز الفصل والوصل سواء نصبهما (**كخلتنيه**) أو رفع أحدهما

ونصب الآخر، ككنته، فتقول: خلتنيه وخلتني إياه وكنته وكنت إياه، واختلف في الأولى منهما، فرجح ابن مالك الاتصال، وحجته: أنّ الأصل: الاتصال، وقد أمكن، والانفصال أرجح عند غيره؛ لأنّه خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال.

۞ ۞ ۞

٩٣-وَالْوَصْلُ فِيْ سَيَئَلْتَنِيْهِ يُعْتَمَىْ	أَوْ عَكْسُهُ وَقِيْلَ: وَصْلٌ حُتِّمَاْ

يعني لو اجتمع ضميران أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما فعل غير ناسخ فالوصل يختار عند ابن مالك، ويعتمى عند الأستاذ أبي عليّ الشلوبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عكسه وهو رجحان الفصل، وقال سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يجب الاتصال.

۞ ۞ ۞

٩٤-وَنَحْوِ: مُعْطِيْكُم إِيَاهُ أَحْسَنُ	مِنْ عَكْسِهِ فِيْ كَتْبِهِمْ ذَا بَيَّنُوا

تقدم أنّ الفعل غير الناسخ إن نصب ضميرين وقدم الأخص جاز في الأخير الفصل والوصل، والراجح الوصل عند ابن مالك، وذكر في هذا البيت: أنّ الفصل أرجح من

الوصل إذا كان العامل اسما والحالة هذه، نحو: أنا معطيك إيّاه. وقوله: **(إياه)** مخفف للوزن.

❁ ❁ ❁

٩٥- وَالْفَصْلَ فِيْ مَنْصُوْبِ مَصْدَرٍ انْتَخِبْ مَتَىْ يُضَفْ لِمُضْمَرٍ بِهِ تُصِبْ

يعني أنّ الضمير المنصوب بالمصدر المضاف إلى مرفوعه وهو مضمر جازفيه الفصل والوصل، والفصل هو الراجح، نحو: عجبت محبتك إيّاي، أو لي. وقوله: **(انتخب)** معناه اختر، وقوله: **(مضمرا)** حال من المرفوع، و**(تصب)** توافق الحقّ.

تنبيه: هذا البيت مخصّص لعموم قوله: **(وعكسه كذا)** الصريح بأن الضمير المنصوب بالمصدر المضاف إلى مرفوعه يجب انفصاله، فعلم أنّ ذلك خاصّ بما إذا كان المضاف إليه ظاهرا.

واستثنى هذه المسائل من قوله: **(والفصل ممنوع إذا ما أمكنا وصل)**.

❁ ❁ ❁

٩٦-وغَيْـرُ مَـا أَسْـلَفْتُهُ مُقَـرّرَاْ   وُجُوْبُ وَصْلٍ فِيْهِ قَدْ تَقَرّرَاْ

تقدم أنّ الفصل يجب في اثنين وعشرين موضعا، ويجوز في خمسة مواضع، وذكر هنا أنّما عداها يجب فيه الوصل كأن يكون مجرورا نحو: يا ربّنا لك الحمد، أو فاعلاً ولم يحصر نحو: اتّقوا الله، فتلخص أنّ المضمر بالنسبة إلى الاتصال والانفصال على ثلاثة أقسام: واجب الاتصال، واجب الانفصال، وجائز الأمرين.

مفسر الضمير

٩٧-وَمَرْجِعَ الِغَائِبِ قَدِّمْ مُطْلَقَا	أَوْ مَـا يَـدُلّ لَفْظَـهُ وَحَقِّقَـاْ
٩٨-مـنْ جزْئِـهِ أوكلِّـهِ وَيُكْتَفَـىْ	بِمِثْلِـهِ كَمَـا حُضُـوْرُهُ كَفَـىْ
٩٩-أَوْ صَاحِبٍ لَهُ بِوَجْهٍ مَا عُلِـمْ	تَـأْخِيْرُهُ لَفْظًـا وَرُتْبَـةً حُـتِمْ
١٠٠-فِيْ بَابِ (رُبَّ) بَابِ (بِئْسَ) وَبَدَلْ	وَفِـيْ تَنـازُعٍ وفَاعِـلٍ حَصَـلْ
١٠١-وَإِنْ يَكُـنْ خَبِـرُهُ مَـاْ فَسَّـرَاْ	فَـرْداً وَجُمْلَـةً كـذَاكَ أُخِّـرَاْ

واعلم: أنّ ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة، وأمّا ضمير الغائب: فعار عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يفسره، فيجب تقديم مرجعه، وهو ثلاثة أنواع: تقديمه في اللفظ والتقدير، نحو: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾، وتقديمه في اللفظ دون التقدير، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾، وتقديمه في التقدير دون اللفظ نحو: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ لأن إبراهيم مفعول فهو في نية التأخير، وموسى فاعل فهو في نية التقديم.

وقد يستعنى عن ذكر المرجع، ويدلّ ع١ليه بما يفهم من سياق الكلام، وذلك خمسة أمور:

أحدها: ما هو جزء للمرجع، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ فها: في ﴿يُنفِقُونَهَا﴾ عائدة إلى الكنوز، وقد استغني عنها بذكر جزئيها وهما الذهب والفضة، وإليه أشار بقوله: **(من جزئه)**

وثانيها: ما هو كلّ للمفسر، كقول حاتم:

أماوي ما يغني الثراء عن الفتىٰ ... إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

فالضمير في **(حشرجت)** وفي **(بها)** عائد إلى النفس لكن استغنى عن ذكرها بذكر ما هو كل لها، وهي جزء له، وهو الفتى، وإليه أشار بقوله: **(أوكلّه)**

وثالثها: أن يستغنى بذكر ما هو نظير لصاحب الضمير، كقولهم: عندي درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر، ومنه قول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلىٰ حمامتنا أو نصفه فقد

أي: ونصف حمام آخر مثله في العد، وإليه أشار بقوله: **(ويكتفى بمثله)**، قال الدمامينيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصانع: وهو خطأ؛ إذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ما قبله.

ورابعها: أن يستغنى عن لفظه بحضور معناه في الحس،

كقوله تعالى: ﴿هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِيۚ﴾ وقوله: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾؛ إذ لم يتقدم التصريح بلفظ زليخا وموسى لكنّهما كانا حاضرين، أو بحضور معناه في العلم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ وقوله: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾، وإليه أشار بقوله: **(كما حضوره كفىٰ)**.

وخامسها: أن يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه بوجه ما، وإليه أشار بقوله: **(أو صاحب له بوجه ما علم)** ولذلك صور ثلاث:

الأولىٰ: الاستغناء بمستلزِم عن مستلزَم، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ فعفي: يستلزم عافيا؛ فأغنى عن ذكره، ولهذا عادت إليه الهاء من قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾.

الثانية: الاستغناء بذكر ما يصاحب صاحب الضمير ذكرا أو استحضارا، كذكر الخير وحده متلوا بضمير اثنين مقصوداً بهما المذكور وضده، كقول الشاعر:

(وما أدري إذا يممت أمرا أريد الخير أيهما يليني)

فأعاد الضمير على الشّرّ أيضًا وإن لم يذكره؛ لأنّه يصاحب الخير في الذكر والاستحضار.

الثالثة: الاستغناء بذكر المصاحب في الاستحضار لا في الذكر، وذلك نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾ فهي: عائدة على الأيدي؛ لأنّها تصاحب الأعناق في الأغلال، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها.

ويجب تأخيره في اللفظ والتقدير في سبع مسائل:

الأولىٰ: أن يكون مجرورا برُبّ، ويلزم له الإفراد والتذكير نحو: ربّه فتى.

الثانية: أن يكون الضمير فاعل نعم وبئس، نعم رجلا زيد ونحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾.

الثالثة: أن يتنازع فيه عاملان وأعمل الثاني واحتاج الأوّل إلى مرفوع، نحو: قاما وقعد أخواك، فإنّ الألف راجعة إلى الأخوين.

الرابعة: أن يرجع إلى ما أبدل منه، نحو: هي العرب تقول: ما تشاء، فهي عائدة إلى العرب المبدل منها.

الخامسة: أن يكون متصلا بالفاعل المقدم عائدا إلى المفعول المؤخر، نحو: ضربت زوجته أخا الريب، وزان نَورُه الشجرَ.

السادسة: أن يخبر عنه بمرجعه وهو مفرد نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ أي: ما الحياة إلا حياتنا الدنيا.

السابعة: أن يكون مخبرا عنه بمفسره وهو جملة وهو مضمر الشأن الآتي ذكره، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾.

❁ ❁ ❁

١٠٢-وَيَرْجِعُ الْأَقْرَبَ مَا لَمْ يَقُمِ	دَلِيْلُ مَنْعٍ والْمُضَافَ فافْهَمِ

يعني أنَّ الضمير: يرجع إلى أقرب المذكور، نحو: لقيت زيدا وعمراً يضحك، فضمير يضحك: عائد إلى عمرو، ولا يعود إلى زيد، ولا يرجع لغير الأقرب إلا بدليل كقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَـٰبَ﴾ فضمير (ذريته): عائد إلى إبراهيم وهو غير الأقرب؛ لأنّه المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها، وإذا كان الأقرب مضافا إليه فإنّما يعود إلى المضاف إلا بدليل كقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾.

❁ ❁ ❁

١٠٣-مَا لَمْ يَكُنْ (كُلّاً) وَلا (بَعْضـًا) فَلَا	تُعِـدْ إِلَيْهِمَـا بَـلِ الّـذِيْ تَـلَا

يعني أنّه لو كان المضاف (**كلا**) أو (**بعضا**) لم يعد إليهما ولكن يعود إلى المضاف إليه نحو: جاء القوم كلهم منهم الراكب ومنهم الماشي.

❁ ❁ ❁

١٠٤-وَإِنْ يَكُــنْ مَرْجِعُــهُ مُنكَّــراْ	فَهْـوَ مُعَـرَّفٌ وَقِيْـلَ: نُكِّـرَاْ
١٠٥-وَبَعْضُــهُمْ جَعَلَــهُ مُنكَّــراْ	إِنْ أَوْجَبُوْاْ تَنْكِيْرَ مَا قَدْ ذُكِّـراْ

يعني أنّه اختلف في الضمير العائد إلىٰ نكرة علىٰ ثلاثة أقوال:

فقيل: معرفة مطلقـًا، وقيل: نكرة مطلقـًا، وقيل: إن كان المرجع واجب التنكير فالضمير نكرة نحو: ربه فتى ففتى واجب التنكير؛ لأنّه تمييز، وإن لم يجب تنكيره فهو معرفة نحو: جاءني رجل فأكرمته فالهاء عائدة إلى رجل وهو جائز التنكير؛ لأنّه فاعل ولا يجب تنكيره.

❁ ❁ ❁

((فصل في ضمير الشأن))

١٠٦-الْشَّأْنُ وَالْحَدِيْثُ وَالْمَجْهُوْلُ	وَالْأَمْـرُ ثُـمَّ قِصَـةٌ تَقُـوْلُ
١٠٧-لِمُفْـرَدٍ ذِيْ غَيْبَـةٍ قَـدْ فُسِّـرَاْ	بِجُمْلةٍ تُخبَرُ حَيْثُ صُدِّرَا
١٠٨-وَحَذْفُ جُزْئِهَا لَدَيْهِمْ مُنِعَـاْ	وَقِيْلَ: لَا وَقِيلَ: فَرْداً سُمِعَاْ

يعني أنّ ضمير الشأن هو: ضمير مفرد غائب يفسر بجملة جبرية مؤخرة، ويسميه البصريّون: ضمير الشأن والحديث والأمر إذا كان مذكرا وضمير القصة إذا كان مؤنثا، وسماه الكوفيّون ضمير المجهول؛ لأنّه لا يدري عندهم ما يعود عليه.

وشرط الجملة المفسّر بها ضمير الشّأن: أن تكون خبرية، فلا يفسّر بالإنشائية ولا الطّلبية، وأن يصرح بجزأيها، فلا يجوز حذف جزء منها؛ لأنّه جيء به لتأكيدها وتفخيم مدلولها والحذف مناف لذلك، وزعم الكوفيون: أنّه يفسر بمفرد فقالوا: في ظنته قائما زيد إن الهاء ضمير الشّأن وقائم يفسره، وزعموا أيضا: أنّه يجوز حذف جزء الجملة، فيقال: إنّه ضرب وإنّه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار ولا يجوز أيضا تقدم هذه الجملة ولا جزئها. قاله في **(الهمع)**.

١٠٩-وَفِـيْ مؤنَّـثٍ مَـذكَّرٍ جُعـلْ	مُطَابِقـًا وَالْعَكْسُ فِيْهِمَا نُقِلْ
١١٠-وَقِيْلَ: طِبْقٌ فيهِمَا قَدْ حُتِّمَاْ	وَقِيْـلَ: بَلْ تَـذْكِيْرُهُ تَحَتَّمَـاْ
١١١-فَـإِنْ مُؤَنَّـثٌ وَشِـبْهُهُ تَـلاَ	أَوْ فِعْـلُ بِدَلِيْلِـهِ قَـدْ وُصِّلاَ
١١٢-فَالْأَحْسَـنُ تَأْنِيْثُـهُ وَالِابْتِـدَا	أَوْ نَاسِـخُ عَامِلُـهُ وُقَـدْ بَـدَاْ
١١٣-فِيْ بَابِهِ وَبَابَ ((إِنَّ)) بَابِ ((مَاْ))	بُرُوْزُهُ فِيْ بَابِ ((ظَنَّ)) عُلِمَاْ
١١٤-فِيْ بَابِ ((كَانَ)) ((كَادَ)) لَيْسَ يَظْهَرُ	وَبَعْضُهُمْ وُقُوْعَ هَذَا يُنْكِرُ
١١٥-فِيْ غَيْرِ ((إِنْ)) وَ((ظَنْ)) وَحَرْفًا جُعِلاَ	إِذْ كَانَ يُلْغِيْ قَبْلَهُ مَاْ عَمِلاَ
١١٦-وَكَوْنُهُ اسْمًا رَاجِحًا قَدْ جُعِلاَ	لَا يَتْبَعُ التَّابِعُ ذَاكَ مُسْجَلاَ

يعني أنَّ تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك عند البصريين نحو: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ﴾، ويجوز التذكير مع المؤنث حكى إنه أمة الله ذاهبة والتأنيث مع المذكر، كقراءة ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بالفوقية فآية خبر مقدّم و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ مبتدأ مؤخّر، وهو مذكر والضمير في (تكن) ضمير قصة.

وأوجب الكوفيّون التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث، وردّ عليهم بالسماع، حكى إنّه أمة الله ذاهبة.

وأوجب ابن مالك تذكيره إلّا في ثلاث مسائل:

الأولىٰ: أن يليه مؤنث نحو: إنها جاريتك ذاهبة.

الثانية: أن يليه مذكر شبه به المؤنث نحو: إنّها قمر جاريتك-.

الثّالثة: أن يليه فعل مشتمل بعلامة تأنيث نحو: ﴿**فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ**﴾ فيكون التأنيث في هذه الصور الثلاث أرجح من التذكير؛ لما فيه من مشاكلة اللفظ.

ثمّ اعلم: أنّ ضمير الشأن لا بدّ أن يكون معمولا للابتداء، أو أحد نواسخه، وهي كان وإنّ وظنّ أو إحدى أخواتهن وما الحجازية، وهو بمنزلة ضمير غائب تقدم ذكره؛ فلذلك يستتر مرفوعا بكان أو كاد أو إحدى أخواتهما، كما يستتر ما ارتفع بهما من ضمير غائب تقدم ذكره، ويبرز إذا كان مبتدأ أو اسم ما أو منصوبا بإن أو ظن أو إحدى أخواتهما، وبروزه مبتدأ: كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وبروزه اسما ل **(ما)** كقول الشاعر:

وما هو من يأسو الكلوم وتتقىٰ ... به نائبات الدهر كالدائم البخل،

وبروزه في باب **(إنّ)**: كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾

وبروزه في باب (**ظنّ**): كقول الشاعر:

علمته الحق لا يخفىٰ علىٰ أحد فكن محقا تنل ما شئت من ظفر

واستكنانه في باب (**كان**): كقول الشاعر:

إذا مت كان الناسُ صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع.

ومنع الأخفش والفراء: وقوعه مبتدأ، ومنع بعضهم: وقوعه اسم ما، ومنع الفراء: وقوعه في باب كان، وطائفة وقوعه في باب كاد، وإلى هذا أشار بقوله: (**وبعضهم وقوع هذا ينكر في غير إنْ وظنْ**).

وذهب ابن الطراوة: إلى أنّ ضمير الشأن حرف؛ لأنّه إذا دخل على (**إن**) كفّها عن العمل كما يكفّ (**ما**) عنه، وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كفّها وتلغى كما يلغى باب ظن، ومال أبو حيان إلى موافقته.

وذهب الجمهور: إلى أنّه اسم، فيحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، وقد علم ممّا تقدّم أنّه لا يكون مجرورا.

واعلم: أنّ ضمير الشأن لا يتبعه تابع، فلا يعطف عليه، ولا يؤكّد ولا يبدل منه، وقد علم ممّا سبق أنّه يلزم الإفراد والعود إلى ما بعده ولا يعود إلّا إلى جملة ولا يعمل فيه إلّا ابتداء أو أحد نواسخه فبهذه الأمور الخمسة خالف باقي الضمائر، وقوله: (**مسجلا**) معناه مطلق.

((فصل في ضمير الفصل))

١١٧-وَذَاكَ كَالْضَمِيْرِ ذِيْ الرَّفْعِ انْفَصَلْ	فِيْ جُزْئِي ابْتِدَاونَاسِخٍ دَخَلْ
١١٨-مُعَـرَّفَيْن وَكَـذَا إِنِ امْتَنَـعْ	ثَانِيْهِمَا مِنْ ((أَلْ)) وَطِبْقُهُ وَقَعْ
١١٩-لِأَوّلٍ عَلَىٰ الْصَحِيْحِ فَاعْلَمَا	وَقِيْلَ: طِبقُ ذَاكُمُ لَنْ يَلْزَمَا
١٢٠-وَقِيْلَ: بَيْنَ نَكِرَاتٍ وَقَعَاْ	إِذَا دُخُوْلُ ((أَلْ)) عَلَيْهَا امْتَنَعَاْ
١٢١-وَقِيْلَ: مُطْلَقًا وَبَعْدَ ((لَاْ)) جُوِزْ	فِيْ أَوَّلِ الْكَلَاْمِ قِيْلَ: ذَا أَجِزْ
١٢٢-قَبْلَ مُضَارِعٍ وَبَيْنَ الْحَالِ	وَصَاحِبٍ لَهَا فَعِ مَقَالِيْ
١٢٣-وَبَيْنَ كَانَ وَاسْمِهَا قَدْ يَدْخُلُ	كَذَاكَ بَعْدَ ((ظَنَّ)) قِيْلَ: يُقْبَلُ

يعني أنّه يشترط في ضمير الفصل أمران: **الأوّل**: أن يكون بلفظ الضمير المرفوع المنفصل.

والثاني: أن يكون مطابقا ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة.

ويشترط فيما بعده شرطان: الأوّل: أن يكون مبتدأ ولو في الأصل.

الثاني: أن يكون معرفة نحو: زيد هو القائم ونحو: قوله تعالى: ﴿**كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ**﴾ و﴿**إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ**﴾

و﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾. ويشترط فيما بعده أمران:

الأوّل: أن يكون خبرا ولو في الأصل.

الثاني: أن يكون معرفة كالأمثلة الأُوّل، أو شبيه بها في امتناع دخول أل عليه كالمثال الأخير.

هذا كلّه على القول الصحيح عند الجمهور، وفي كل خلاف، فمذهب ابن مالك: أنّه قد تنتفي المطابقة فيقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف كقوله:

(وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا)

فـ**(هو)** فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الأوّل وهو الياء في **(يراني)** على حذف مضاف أي: مصابي هو المصاب فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وحمله العكبري في المصباح: على أنّ **(هو)** تأكيد للفاعل في يراني، والمضاف مقدر، والمصاب مصدر أي يظن مصابي المصاب أي: يحقر كل مصاب دونه. ا هـ. من [الهمع].

وذهب قوم إلى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول **(أل)** عليهما، نحو: ما أظن أحداً هو خيرا منك وحسبت خيرا من زيد هو خيرا من عمرو، فإنّ أحداً بما فيه

من العموم شبيه بالمعرّف باللام الجنسيّة، وخيرا منك شبيه معرفة؛ لامتناع دخول **(أل)** عليه.

فقوله: **((نكرات))** أراد به ما فوق الواحد، وذهب قوم من الكوفيين: إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقا، وخرّجوا عليه ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾، وجوّز بعضهم وقوعه بعد اسم «لا»، نحو: لا رجل هو منطلق، وذهب الفراء: إلى جواز وقوعه في أول الكلام قبل المبتدأ والخبر، وجعل منه ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾، وجوّز وقوعه قبل مضارع نحو: كان زيد هو يقوم، وأجاز السهيليّ وقوعه قبل الماضي نحو: زيد هو قام أبوه.

وأجاز بعضهم وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ -بنصب أطهر-، وتقول: هذا زيد هو خيرا منك، وأجاز بعضهم توسطه بين كان واسمها، وبين ظن والمفعول الأول، نحو: كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيدا.

❁ ❁ ❁

١٢٤-وَبَيْنَ حُلْوِ حَامِضٍ لَا يَقَعُ	وُقُوْعُهُ فِيْ مُضْمَرَيْنِ يُمْنَعُ

يعني: أنّ الفصل لا يقع بين الخبرين، فلا تقول: ظننت هذا الحلو هو الحامض؛ لأنّ الثاني ليس بالمعول عليه وحده وقيل بدخوله.

ولو اجتمع بضمير الفصل ضميران: فإمّا أن يفصل بينها أو لا، فإن لم يفصل نحو: زيد ظننته هو إياه خيرا من عمرو فلا يجوز ذلك عند سيبويه؛ لأنّه تأكيد في المعنى بهذه الثلاثة وكل منها يغني عن صاحبه، ولو فصل بينها وأخّر البدل جاز نحو: زيد ظننته هو القائم إيّاه.

❁ ❁ ❁

١٢٥-تَقْدِيْمُهُ مَعْ خَبَرٍ قَدْ يُغْتَفَرْ	وَمَا سِوَىٰ تَعْرِيْفِهِ لَنْ يُعْتَبَرْ
١٢٦-بِغَيْرِ لِامِ خَبَرٌ إِنْ عُرِّفَا	فَمَنْعُ فَصْلٍ لِلْفَرَاءِ أُلِفَا

تقدّم أنّه يجب توسط الفصل بين المبتدأ والخبر عند الجمهور، وجوّز بعضهم تقدمه مع الخبر، نحو: هو القائم زيد وهو القائم كان زيد وهو القائم ظننت زيدا.

ولم يشترط البصريّون في تعريف الخبر شيئًا، فيستوي عندهم المضمر والمبهم والمعرّف ب(أل) والعلم والمضاف لواحد من هذه، وشرط الفرّاء أن يكون الخبر معرّفًا بأل، فإن عرّف بغيرها لم يكن الضمير الواقع قبله فصلاً.

❁ ❁ ❁

١٢٧-وَبَعْدَ (مَا) الْنَّفْيِ كَذَاكَ مَنَعَا	وُقُوْعَهُ وَغَيْرُهُ قَدْ سَمِعَا
١٢٨-خَبَرُ (لَيْسَ) إِنْ بِلَامٍ عُرِّفَا	فَالْفَصْلُ مَرْجُوْحٌ وَقِيْلَ يُصْطَفَىٰ
١٢٩-إِنْ ظَاهِرٌ مَنْصُوْبُ ذَا تَقَدَّمَاْ	وَبَعْدَهُ الْمَنْصُوْبُ أَيْضًا عُلِمَاْ
١٣٠-أَوْ قَبْلَ مَنصُوْبٍ بِلَامٍ قُرِنَاْ	فَكَوْنُهُ ضَمِيْرَ فَصْلٍ عُيِّنَا
١٣١-وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً تَعَيَّنَاْ	إِنْ خَبَرٌ بِلَامِ فَرْقٍ قُرِنَاْ
١٣٢-وَالْفَصْلُ مَمْنُوْعٌ إِذَا مَا رُفِعَاْ	مَفْعُوْلُ ((ظَنَّ)) ثَانِيًا فَلْيُسْمَعَاْ
١٣٣-وَلِاسْمِ (كَانَ) إِنْ تَلَا وَرُفِعَا	مَا بَعْدَهُ فَفَصْلُ ذَاكَ امْتَنَعَا
١٣٤-وَإِنْ أَتَتْ مِنْ بَعْدِهِ فَاءُ الْجَزَاْ	فَالْفَصْل ممْنوْعٌ وَقِيْلَ جَوِّزَاْ
١٣٥-وَبَعْدَ ((إِلَا)) الْفَصْلَ بَصْرِيٌّ مَنَعْ	وَجَائِزٌ لَدَىٰ الْكِسَائِيْ أَنْ يَقَعْ

١٣٦- كَذَاكَ بَعْدَ((لَا)) وَ((إِنَّمَا))عُرِفْ   وَقِيْلَ: لَا فَصْلَ لِهَذَيْنِ رَدِفْ

يعني: أنّ الخبر المعرّف بـ**(أل)** له ثلاث حالات:

الأولىٰ: أن يكون خبرا لـ **(ما)** نحو: ما زيد هو القائم، ولا يجوز الفصل هنا عند الفرّاء.

الثّانية: أن يكون خبرا لـ **(ليس)** نحو: ليس زيد هو القائم، فيجوز في **(هو)** أن يكون ضمير فصل وهو الراجح عند البصريّين، وأن يكون مبتدأ وهو الراجح عند الفرّاء.

الثالثة: أن يكون خبرا لغيرهما، وللضمير في هذه الحالة ثلاث حالات:

الأولىٰ: أن يتعيّن كونه فصلا.

الثانية: أن يتعيّن كونه مبتدأ.

الثالثة: جواز الأمرين.

فيتعين كونه ضمير فصل في صورتين:

الأولىٰ: أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب، نحو: ظننت زيدا هو القائمَ؛ إذ لا تمكن الابتدائية فيه؛ لنصب ما بعده، ولا البدلية لنصب ما قبله ولا التوكيد؛ لأن المضمر لا يؤكد الظاهر.

والثانية: أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق، نحو: إن كان زيد لهو الفاضلَ وإن ظننت زيدا لهو الفاضل؛ لامتناع الابتدائية لما سبق، والتبعية لدخول اللام عليه.

وتجب الابتدائية في صور:

الأولىٰ: أن يقترن الخبر باللام الفارقة نحو: إن زيد هو للقائم، هذا مذهب الفرّاء ومقتضى تعليل سيبويه؛ لأنّ الفصل إنّما يؤتى به للفرق بين الخبر والنعت، ولام الفرق لا تدخل على النعت، وأجاز المبرّد كونه فصلاً؛ لأنّ الفصل يؤتى عنده للدلالة على أنّ الخبر معرفة أو ما قاربها.

الثانية: أن يقع الضمير بعد مفعول **(ظنّ)** الأوّل ووقع بعده مر فوع، نحو: ظننت زيدا هو القائمُ.

الثالثة: أن يقع الضمير بعد اسم **(كان)** ووقع بعده مرفوع نحو: كان زيد هو القائمُ.

الرابعة: أن يقع قبل فاء الجزاء نحو: أما زيد هو فالقائم هذا مذهب سيبويه وهو الأحسن؛ لأنّ الفاء تدلّ على أنّه ليس بنعت، وجوز المبرّد كونه فصلا.

الخامسة: أن يقع بعد «إلا»، نحو: ما كان زيد إلا هو القائم

هذا مذهب البصريّين والفرّاء، وجوز الكسائي كونه فصلا.

السّادسة: أن يقع بعد **(لا)** نحو: قولك: كان عبد الله لا هو العالم ولا الفاضل، هذا مذهب الفراء، وأجاز البصريّون الفصل.

السابعة: أن يقع بعد **(إنّما)** نحو: إنّما كان زيد هو القائم وهذا عند الفراء ويجوز الفصل عند البصريّين، والحجة في إجازته أن النعت هنا يجوز.

❁ ❁ ❁

١٣٧-وَقِيلَ: قَبْلَ مُشْتَقٍ تَعَلَّقَا مَا قَبْلَهُ مَعنىً أَجِزْ مُحَقِّقَا

واعلم: أنّ الضمير الواقع في غير هذه المواضع المتقدّمة لا يخلو الخبر الواقع بعده إمّا أن يكون جامداً وإمّا أن يكون مشتقّا، فإن كان جامدا جاز كونه فصلا نحو: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾، وإن كان مشتقّا: فإما أن يرفع ضمير الأول أو سببيه: فإن رفع ضمير الأول: فإما أن يتقدم عليه ما ظاهره التعلق به من حيث المعنى أو لا يتقدم، فإن لم يتقدّم عليه شيء جاز كون الضمير فصلاً نحو: زيد هو القائمُ، وإن تقدّم عليه ما ظاهره

التعلق به نحو: كان زيد هو بالجارية الكفيل فإن أردت يكون بالجارية في صلة الكفيل لم تجز المسألة بإجماع رفعت الكفيل أو نصبته؛ لأنّ معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، وإن أردت ألا تكون في صلة الكفيل فذهب بعضهم إلى جواز الفصل، ومذهب الفراء المنع، **وهذه الصورة الثامنة.**

❁ ❁ ❁

١٣٨-وَالْفَصْلُ قَبْلَ مُشْتَقٍ قَدْ رَفَعَا	**سَبَبِيًا لَدَىْ الْكَسِائِيْ وَقَعَا**
١٣٩-وَالْبَصْرِيُوْنَ مَنَعُوْهُ مُسْجَلَاْ	**وَجَائِزٌ لَدَىْ الْفَرَاْ إِنْ جُعِلَاْ**
١٤٠-خَلَفَ عَنْ مَوْصُوْفِهِ وَيَمْنَعُ	**مَا لَمْ يَكُنْ كَذَاكَ حَيْثُ يُسْمَعُ**

تقدّم حكم الضمير الواقع قبل المشتقّ الرافع لضمير الاسم السابق عليه، وذكر هنا أنّ الكسائي جوّز وقوع الفصل قبل المشتق الرافع لسببي الاسم أي: المضاف إلى ضميره، سواء طابق الضمير الاسم، نحو: ظننت زيدا هو القائم أبوه وكان زيد هو القائمة أمه، أولا، نحو: ظننت زيدا هي القائمة جاريته، ومنع البصريون والفراء وروده في كلام العرب إن لم يطابق نحو: ظننت

زيدا هي القائمة جاريته، واختلفوا إن طابق، فقال البصريون: تعين الابتدائية، وفصّل الفراء فجوّز الفصل إن كان الوصف خلفا من موصوف، ومنعه إن لم يكن خلفا عنه.

وهذه الصورة التاسعة، وبقي صور تتيعن فيها الابتدائية،

الأولىٰ: أن يعطف بالواو وذكر بعدها الضمير واختلف الخبران نحو: كان زيد هو القائم وهو الأمير، هذا مذهب البصريين والفراء، وأجاز هشام الفصل، فإن لم يذكر الضمير بعدها نحو: كان زيد هو المقبل والمدبر جاز الوجهان.

الثانية: أن يعطف بالواو وذكر بعدها الضمير واتّفق الخبران نحو: كان زيد هو المقبل وهو المدبر، هذا عند البصريين، وأجاز الفصل الفراء وهشام.

الثالثة: أن يعطف بلا وذكر الضمير بعدها نحو: كان زيد هو القائم لا هو القاعد هذا قول البصريين، وأجاز هشام الفصل، وإن لم يذكر نحو: كان زيد هو القائم لا القاعد جاز الوجهان بلا خلاف.

الرابعة: أن يعطف ب (لكن) نحو: ما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد، هذا قول البصريين وأجاز هشام الفصل، ويجوز الوجهان في غير ما مرّ.

١٤١-وسِـيْبَوَيْهِ وَالْخَلِيْـلُ جَعَـلَاْ	اسْمـًا وَلَا مَحَلَّ عِنْدَ النُبَلَاْ
١٤٢-وَقِيْلَ: بَلْ لَهُ فَقِيْلَ: كَالْأَوَلْ	وَقِيْلَ: كَالتَّالِيْ كَمَا عَنْهُمْ نَقَلْ
١٤٣-وَعِنْدَ أَكْثَرِيْنَ حَرْفًا جُعِلَاْ	فَكُـنْ عَلَيْـهِ يَا أَخِيْ مُعَوِّلَاْ

اختلف في نوع ضمير الفصل هل هو اسم أو حرف؟ على قولين

فمذهب الخليل وسيبويه وطائفة: أنّه باق على اسميته، ثمّ القائلون باسمية ضمير الفصل اختلفوا: هل له موضع من الإعراب أو لا؟

فالبصريون على أنّه لا موضع له؛ لأنّ الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة، فاشتدّ شبهه بالحرف؛ إذ لم يجأ به إلّا لمعنى في غيره فلم يحتج إلى موضع، والكوفيّون يرون أنّ له موضعا من الإعراب، ولكن اختلفوا في محله، فله عند الكسائي ما لما بعده، وله عند الفراء ما لما قبله، فمحله في زيد هو القائم رفع عندهما، وفي ظننت زيدا هو القائم نصب عندهما، وفي كان زيد هو القائم نصب عند الكسائي ورفع عند الفراء وفي إن زيدا هو القائم العكس، والمعتمد عند أكثر النحاة كونه حرفا كالكاف في الإشارة وصححه ابن عصفور.

١٤٤-يُدْعَىٰ بِفَصْلٍ أَوْ عِمَادٍ وَكَذا دُعَامَـةٌ وَصَـفةٌ قَـدْ أُخِـذَا

يعني أنّ هذا الضمير له أسماء، فيسمّى عند البصريّين بضمير الفصل؛ وإنّما سمي بذلك؛ لأنّه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنّه فصل بين الخبر والنعت، وقيل: لأنّه فصل بين الخبر والتابع؛ لأنّ الفصل به يوضح كون الثاني خبرا لا تابعا، وهذا أحسن؛ لأنّه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو: كنت أنت القائم؛ إذ الضمير لا ينعت، ويسمّى عند الكوفيّين عمادا؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة؛ إذ به يتبين أنّ الثاني خبر لا تابع، وبعض الكوفيّين يسمّيه دعامة بضمّ الدال؛ لأنّه يدعم به الكلام -أي يقوى به ويؤكد- والتأكيد من فوائد مجيئه، وبعض المتأخرين سماه صفة قال أبو حيان ويعني به التأكيد.

((خاتمة))

١٤٥-فِيْ مِائَةٍ وَنِصْفِهَا قَدْ كَمُلَتْ	بِالْجَمْعِ وَالْإِيْجَازِ هَـذِهِ اعْتَلَتْ
١٤٦-فِـيْ عَـامِ سِـتَّةٍ وَأَرْبَعِيْنَـا	وَالْأَلْـفِ ثُـمَّ أَرْبَـعِ مِائِيْنَـا
١٤٧-وَ كُنْ أَخِيْ مُسَامِحًا لِلطَّالِبِ	إِذَا تَرَىٰ أَخْطَأً فِيْ الْمَطَالِبِ
١٤٨-وَأَصْلِحِ الَّذِيْ تَرَاهُ مِنْ خَلَلْ	بَعْـدَ تَأَمُّـلٍ وَإِنْصَـافٍ تَنَـلْ
١٤٩-فَالْحَمْـدُ لِلَـهِ عَلَـىٰ الْإِنْعَـامِ	وَأَفْضَـلُ الصَّـلَاةِ وَالسَّـلَامِ
١٥٠-عَلَىٰ النَّبِيِّ خَيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسِلَاْ	وَآلِـهِ وَصَـحْبِهِ وَمَـنْ تَـلَاْ

ثمّ أخبر أنّ هذه المنظومة قد تمّ نظمها، وأبياتها مائة وخمسون بيتا، وأنّها امتازت بأمرين:

الأوّل: جمعها لأكثر مسائل الباب؛ إذ لم يفتها إلّا نزر ممّا له تعلّق بأبواب أخر كعائد الموصول وأحكامه، وكالعطف على المجرور والمرفوع المتّصل.

الثّاني: إيجاز عبارتها بلا إخلال المقصود، وهذا ظاهر لكلّ من تأملها ولكلّ من أنصف؛ إذ الغالب على المستعجل عدم الإصابة؛ إذ في التعجيل ندامة وفي التأني سلامة، وغير المنصف يزيّف الصحيح؛ لقبح فهمه كما قيل:

وكم من عائب قولاً صحيحًا وآفته من الفهم السقيم.

ثمّ أخبر أنّه قد تمّ نظمها سنة ألف وأربع مائة وستة وأربعين من الهجرة النّبويّة على صاحبها أفضل الصّلاة وأتمّ التسليم، وباقي أبيات الخاتمة واضح، هذا وقد فرغت من تصحيح هذا الشّرح ليلة الأحد الثّالثة والعشرين من شهر رمضان من السنة المذكورة.

الفهرس

المقدمة ٥

((مقدّمة)) ١٨

((فصل في تعريف الضمير ومراتبه)) ٢٥

((فصل في تقسيم الضمير)) ٢٨

(الضمير البارز) ٢٩

((ما يلحق التاء والكاف والهاء)) ٣٤

((حركة ميم الجمع)) ٣٥

((حركة التاء والكاف)) ٣٧

(التنبيه) ٣٧

((حركة الهاء)) ٣٩

((الضمير المستتر)) ٤١

((فصل في نون الوقاية)) ٤٦

((المنفصل)) ٥١

(فصل في حكم الضمير) ٥٧

(مسألة) ٥٨

مفسر الضمير ٧٠

((فصل في ضمير الشأن)) ٧٦

((فصل في ضمير الفصل)) ٨٠

((خاتمة)) ٩٢

الفهرس ٩٤

فتحُ اللَّطيفِ الخَبيرِ بِشرحِ الكوكبِ المُنيرِ

فِيمَا يَتعلَّقُ بِالضَّمِيرِ

النُّظُمُ والشرحُ

كلاهما للفقير إلى رحمة ربّه

أحمد عمر